Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-
الملحقة الجامعية- مغنية-
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة "حالة الجزائر"

من إعداد الطالبة

أوكيلي إلهام

تحت إشراف الأستاذة:

بن شعيب فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

- د.بن عزة محمد	أستاذ محاضر.ب.	جامعة تلمسان	رئيسا.
- أ.بن شعيب فاطمة الزهراء	أستاذة مساعدة.أ.	جامعة تلمسان	مشرفة.
- أ.بن لباد محمد	أستاذ مساعد .أ.	جامعة تلمسان	ممتحنا.

السنة الجامعية: 2016-2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

أهدي ثمرة جهدي لوالدي العزيزين أطال الله في عمرهما و حفظهما لي وأتمنى أن يكونا فخورين وراضيين عني فهما سندي في الحياة وأغلى ما أملك.

أمي الحنونة.

أبي العزيز.

و إلى إخوتي وأختي حفظهما الله .

وإلى جميع الأهل والأقارب.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى جميع طلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير و خاصة طلبة ماستر اقتصاد نقدي ومالي.

دفعة 2016.

إلهام.

تشكر

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل على إعطائنا القدرة والشجاعة و الإرادة

للوصول إلى هذا المستوى وعلى إتمام هذا البحث، و للوالدين العزيزين اللذان شجعاني طول فترة الدراسة أطال الله في عمرهما.

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المحترمةً بن شعيب فاطمة الزهراءً على ارشاداتاها القيمة و توضيحاتها التي أفادتني طوال هذا البحث.

وإلى اللجنة المناقشة الأستاذ بن عزة محمد و الأستاذ بن لباد محمد.

ونسأل الله العون والسداد والخير الموصل و الصواب المأمون فهو نعم الولي ونعم النصير.

فهرس المحتويات

الفهرس

المحتويـات	الصفحة
الإهداء	-
التشكر	-
الفهرس	-
قائمة الجداول و الأشكال	-
المقدمة العامة	01
الفصل الأول: السياسة النقدية	08
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	09
المطلب الأول: السياسة النقدية من خلال مدارس الفكر الاقتصادي	09
الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية	10
الفرع الثاني: المدرسة الكينزية	14
الفرع الثالث: مدرسة الفكر الحديث (النقديون)	19
الفرع الرابع: مدرسة التوقعات	23
المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية	26
المطلب الثالث: قنوات و اتجاهات السياسة النقدية	28
الفرع الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية	28
الفرع الثاني: اتجاهات السياسة النقدية	30
المبحث الثاني: الأدوات و الأهداف السياسة النقدية و علاقتها بالسياسة المالية	30
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية	31

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	44
المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية	49
المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية	51
المطلب الأول: البنك المركزي واستقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية	51
الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي	51
الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي	52
الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي	52
المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي	54
الفرع الأول: مفهوم الاستقلالية	54
الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي	56
المطلب الثالث: فاعلية السياسة النقدية	56
الفرع الأول: العوامل التي تزيد من فاعلية السياسة النقدية	57
الفرع الثاني: فاعلية الأدوات الغير المباشرة	57
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني: البطالة	62
مقدمة الفصل	62
المبحث الأول: ماهية البطالة	63
المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي	63
الفرع االأول: تفسير النظرية الكلاسيكية	63
الفرع الثاني: تفسير النظرية الكينزية	66
الفرع الثالث: تفسير النظريات الحديثة	68
المطلب الثاني: تعريف البطالة	70
المطلب الثالث: أنواع البطالة	72
المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها و تأثيراتها	75
المطلب الأول:قياس حجم البطالة	75

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة	75
الفرع الثاني:المقياس العلمي للبطالة	76
المطلب الثاني: أسباب البطالة	76
المطلب الثالث: تأثيرات البطالة	77
المبحث الثالث: علاج البطالة و كيفية معالجتها في الدول النامية	79
المطلب الأول: وسائل علاج البطالة	79
المطلب الثاني: معالجة البطالة في الإسلام	81
المطلب الثالث: مواجهة أزمة البطالة في الدول النامية	82
خلاصة الفصل	84
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر	85
مقدمة الفصل	85
المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر	86
المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر	86
المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90	87
المطلب الثالث: الأمر 03/11	92
المبحث الثاني: واقع البطالة و سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر	94
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر	94
المطلب الثاني: أسباب و مميزات البطالة في الجزائر	98
الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر	98
الفرع الثاني: مميزات البطالة في الجزائر	101
المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر	101
الفرع الأول: مفهوم التشغيل	101
الفرع الثاني: سياسة التغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر	102
الفرع الثالث: الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر	103

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الوكالات المعتمدة لمكافحة البطالة و تقييم برامج سياسات التشغيل و مختلف تحدياتها و معوقاتها.	105
المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر و أهدافها	106
المطلب الثاني: الوكالات الوطنية المتخصصة في الحد من البطالة(التدعيم و التشغيل)	109
المطلب الثالث: تقييم لبرامج و سياسات التشغيل في الجزائر	113
المطلب الرابع: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر	114
خلاصة الفصل	116
الخاتمة العامة	117
قائمة المراجع	120

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

❖ **قائمة الجداول:**

الرقم	الجدول	الصفحة
01	نسبة البطالة ما بين 2010 و 2015	96
02	نسبة البطالة بين فئة الذكور و الإناث	97

❖ **قائمة الأشكال:**

الرقم	الشكـــل	الصفحة
01	المربع السحري	44
02	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	64
03	الفجوة الانكماشية في الاقتصاد	68
04	توضيح العاطلون عن العمل	71

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر السياسة الاقتصادية بمثابة توجيهات لكل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية مثل نفقات الدولة نظام النقدي و المالي و العلاقات الخارجية وإقامة المنظومة القانونية وباقي المنظومات الأخرى، كما أنها تعبر عن تصرف عام للسلطات العمومية، وتشمل السياسة الاقتصادية على مجموعة من السياسات من بينها السياسة النقدية التي تعد من بين السياسات الأساسية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أية دولة من دول العالم وتختلف طبيعة استعمال هذه السياسة من دولة إلى أخرى وتختلف أغراضها أيضاً حسب ظروف كل بلد ،هناك أغراض عديدة للسياسة النقدية تختلف باختلاف اقتصاديات الدول فبعض الدول توجه سياستها النقدية من أجل تحقيق مستويات عالية من التشغيل أو لمعالجة التضخم وذلك من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

تعد البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها جميع اقتصاديات دول العالم، و باعتبارها إحدى أهداف السياسة النقدية فهي لها الدور الفعال في معالجتها و ذلك بالرفع من معدلات التشغيل وذلك من خلال تطبيق أدواتها المباشرة و الغير المباشرة.

و من هذا المنطلق يمكن صياغة **الإشكالية** على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

1. ما معنى السياسة النقدية؟ و ما هي أهم أدواتها المستعملة من أجل تحقيق أهدافها؟.
2. فيما تتجلى أهداف السياسة النقدية؟.
3. ما هو مفهوم البطالة؟ وما هي أهم أنواعها؟.

4. ما واقع البطالة في الجزائر؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث فمن خلال هذه الفرضيات يمكن الإجابة بالشكل الآتي:

1. تعتبر السياسة النقدية الإستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات في أي بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية.
2. تهدف السياسة النقدية أساسا إلى توازن الاقتصادي عن طريق معالجة الأزمات الاقتصادية منها البطالة.
3. اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات و التدابير للمعالجة و التخفيض من حدة البطالة.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية و المتمثلة في البطالة و مدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها من بينها السياسة النقدية.

دوافع اختيار البحث:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب عديدة:

- من أجل معرفة أهداف السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيقها.
- معرفة الأدوات المستعملة في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة.
- باعتبار أن الجزائر تعاني من مشكلة البطالة فمعالجتها تساعد على التقدم.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة:

- محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطبقة في الجزائر.
- محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري و معرفة أثر أهم الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل و البطالة.

منهجية البحث:

لمعالجة الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي من أجل ذكر جميع مميزات السياسة النقدية و معنى البطالة و أهم أنواعها والحلول المقترحة لمعالجتها،و المنهج الإحصائي من أجل تشخيص البطالة في الجزائر ومسار السياسة النقدية المتبعة من طرف الدولة مع تحليل وتفسير الإحصائيات المتحصل عليها .

الدراسات السابقة:

من خلال الإطلاع على كثير من الأبحاث و الدراسات الجامعية، والعديد من المجلات العلمية و الدوريات التي تناولت موضوع البطالة والسياسة النقدية من بينها:

1. دراسة ل "**دحماني أدريوش و بوطالب قويدر**"حول "**فاعلية نظام التعليم و التكوين في الدول العربية و انعكاساته على معدلات البطالة في المنطقة:دراسة حالة الجزائر** "في **المؤتمر الدولي** حول "**أزمة البطالة في الدول العربية**""**18 – 17 مارس 2008**"**القاهرة مصر**، حيث تم استخدام النظريات المفسرة للعلاقة بين مخرجات التكوين و التعليم و سوق العمل مع اختبار مدى فاعلية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها:

- ✓ أن المدرسة الجزائرية أصبحت تسجل نسبة مردودية دخلية غير كافية (الرسوب والتسرب المدرسي) حيث الرسوب يؤدي إلى تأخر تخرج المتعلمين إلى سوق العمل و التسرب إلى انخفاض المستوى التعليمي و قوة العمل،وهذا ما ينعكس سلبا على مستقبل التشغيل في الجزائر.
- ✓ انخفاض معدل البطالة من30%من القوة العاملة سنة 2000 إلى 15% سنة 2005 هو حساب نسبة العمال المؤقتين الذي يعتبر حلا جزئيا و مؤقتا للبطالة والوظائف المتحصل عليها جلها للقطاع الخاص وليس العام بالرغم من جهود الدولة بتوفير العمل المدعم إلا هذا أدى إلى ظهور نوع جديد من البطالة في الاقتصاد الجزائري و هي بطالة المتعلمين.
- ✓ إن افتقاد نظام التعليم لطابعه المهني و التكويني و عدم التنسيق بين سياسات التعليم و التوظيف كان سببا في الاختلال الحاصل بين جانبي العرض والطلب لسوق العمل.

2. دراسة لـ **"محمد جلال مراد"**حول " **البطالة والسياسات الاقتصادية"** في **جمعية العلوم الاقتصادية السورية**

حيث تم التوصل في هذه الدراسة إلى:

- ✓ الهدف الأساسي لسياسة النقدية هي تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه.
- ✓ الأموال المعطلة في المصارف عن الاستثمار فهي كافية لخلق فرص عمل جديدة.
- ✓ بلوغ رقم قياسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو النقد المتداول خارج المصارف في نفس الفترة فالفرق بين النسبتين يفسر أزمة سيولة و حالة ركود اقتصادي وهذا ما يتولد عنه ارتفاع في معدلات البطالة والفقر.
- ✓ الأهداف النهائية للسياسة النقدية متمثلة في توازن ميزان المدفوعات و الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية،تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مناسب.
- ✓ وجود جزء كبير من الكتلة النقدية خارج المصارف يؤدي إلى إضعاف تأثير السياسة النقدية على الاستخدام الأمثل للموارد.

3. دراسة لـ"**فضيل رايس** " حول" **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**." في جامعة تبسة الجزائر، **مقال في** مجلة الباحث عدد 2012/10 حيث تم التوصل في هذه الدراسة إلى:

- ✓ الوضعية النقدية في الجزائر في غاية التعقيد بالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية التي أقرها قانون النقد والقرض و التعديلات اللاحقة عليه.
- ✓ لضمان فاعلية السياسة النقدية و المالية يجب عدم إغفال التكامل بين هذين السياستين ذلك من أجل تنويع للاقتصاد الوطني مع تحديد الدور التنموي للبنوك مع إعادة النظر إلى الموازنة العامة للدولة .

4. دراسة لـ"**سميرة العابد و زهية عباز**" حول "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**" في جامعة باتنة الجزائر، **مقال** في مجلة الباحث عدد 11-2012 حيث اختص في مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها وواقعها في الجزائر في إطار الرؤية التحليلية والتقييمية لاستراتيجيات التشغيل، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أن الإمكانات المسخرة و الجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة وتبقى الآليات المعتمد في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية.
- ✓ عدم قدرة الشباب البطال على الاندماج و التكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض و تعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة .
- ✓ سعي الدولة للبحث عن إستراتيجية فعالة للحد من ظاهرة البطالة.

5. الدراسة ل لـ"**إكن لونيس**" حول " **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009**" رسالة ماجستير في علوم اقتصاد جامعة الجزائر 2010-2011،حيث تم التوصل إلى:

- ✓ عمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي و التحكم فيه وذلك لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج.
- ✓ قيام بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية حيث قام بالتحول نحو استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية.

6. دراسة ل"**درحمون هلال و تریر علي**" مداخلة بعنوان "**إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة" الملتقى العلمي الدولي بعنوان " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"يومي 15و16 نوفمبر2011 الجزائر** تم التوصل إلى النتائج :

- ✓ فشل السياسات و الإستراتيجية المطبقة في تسيير القطاع العمومي الاقتصادي نظرا لتدهور الأوضاع في المؤسسات العمومية الاقتصادية لكونها تملك وسائل معتبرة لتنمية مشاريعها كان من الضروري إيجاد أسباب هذا التدهور ومن ثمة العمل على تأهيل القطاع العمومي عن طريق إحلال آليات و استراتيجيات تساهم في تقوية نمو المؤسسات العمومية و تطويرها.
- ✓ التشغيل في الجزائر يراهن في الأول على القطاع الخاص الذي بإمكانه فتح مناصب شغل جديدة غير مكلفة بالنسبة للدولة شرط أن تكون هذه اليد العاملة مؤهلة ومدربة وهذا ما يبحث عنه القطاع الخاص، في المقابل تعمل الدولة على توجيهيه ومساعدته لأداء مهامه من خلال تسهيلات منح القروض والامتيازات الضريبية.

محتويات البحث:

للإجابة على **الإشكالية** المطروحة و لتحقيق أهداف هذه الدراسة، قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي بخاتمة عامة، فتناولنا في:

الفصل الأول: السياسة النقدية وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

المبحث الثاني: الأدوات و الأهداف السياسة النقدية و علاقتها بالسياسة المالية.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي و فاعلية السياسة النقدية،

أما **الفصل الثاني**: البطالة و قسم هو الثاني إلى ثلاثة مباحث

فالمبحث الأول: ماهية البطالة.

المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها و تأثيراتها.

المبحث الثالث: علاج البطالة و كيفية مواجهتها في الدول النامية.

و أخيرا **الفصل الثالث**: دراسة تطبيقية لحالة الجزائر.

المبحث الأول: السياسة النقدية في البطالة.

المبحث الثاني: واقع البطالة و سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الوكالات الوطنية المتعمدة لمكافحة البطالة و التقييم برامج سياسات التشغيل و مختلف تحدياتها و معوقاتها.

الفصل الأول:

السياسة النقدية

مقدمة الفصل:

إن من بين الأهداف التي تسعى إليها جميع الدول هو الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ونظرا لتعدد المشاكل والظواهر الاقتصادية أدى بمعظم البلدان إلى تطبيق سياسات اقتصادية من أجل الحد من هذه الظواهر.

ومن بين هذه السياسات السياسة النقدية التي تعتبر الوسيلة الفعالة من خلال معالجتها لبعض الظواهر.

ومن خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين السياسة النقدية من خلال المنظور الاقتصادي، و إلى مفهوم السياسة النقدية، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة والغير المباشرة التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك ثم في الأخير سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها، و العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، إضافة إلى استقلالية البنك المركزي و فاعلية السياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.

تعد السياسة النقدية في الوقت الحاضر إحدى الوسائل الفعالة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المعاصرة، ونظرا للتطور الذي يشهده العالم اليوم والديناميكية الكبيرة التي لم تأتي من العدم بل من تجربة طويلة سبقتها أزمات اقتصادية كبيرة دفعت بالعديد من الاقتصاديين للبحث عن سبل كفيلة لمعالجة هذه الأزمات، وتعد السياسة النقدية من السبل التي يمكن استعمالها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: السياسة النقدية من خلال مدارس الفكر الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة النقدية من المنظور الكلاسيكي.

يستمد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان سائدا في القرن 19 و أوائل القرن 20 أسسه من فلسفة النظام الرأسمالي الحر و تتمثل في[1]:

- ✓ **مبدأ الحرية الاقتصادية**: إن ترك الفرد حرا في اختيار نشاطه و حرية التملك و العمل لن يحقق منفعته و مصلحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة.
- ✓ **مبدأ عدم تدخل الدولة**: إن الدولة تخدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد، لذا يجب أن يقتصر مجالها إلا في نطاق المهام التقليدية كالدفاع و الأمن و تنظيم القضاء و القيام بالمشاريع العامة ذات النفع العام، و لهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة النقدية محايدة.
- ✓ **مبدأ الملكية الخاصة**: إن الملكية الفردية هي أحد أركان الفكر الاقتصادي الليبرالي لأن لإيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعي و بصورة مستمرة إلى تحقيق أقصي منفعة ممكنة من أجل إشباع حاجاته ومن ثم تحقيق أقصى منفعة للمجتمع.

---

[1] بلعزوز بن علي"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2006،ص 8-10.

✓ **مبدأ المنافسة التامة:** إن المنافسة غير المقيدة تمكن من تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال تحقيق أقصى إشباع للمستهلكين و بأقل التكاليف، و طالما أن الربح هو المحرك الأساسي فإنه يحفز المنتجين على زيادة إنتاجهم لتعظيم أرباحهم و هذا يعود إيجابا على رفاهية المجتمع.

✓ **مبدأ سيادة قانون السوق:** يقوم هذا القانون على أساس مبدأ السوق و أن جهاز السوق أو آلية الأسعار هو القوة الحقيقية التي تعالج الاختلال و توجيه النشاط الإنتاجي و تحقيق التوازن، بافتراض حالة التشغيل الكامل و إذا ما حدث اختلال فإنه يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديد، يستند الكلاسيك في ذلك على قانون ساي (قانون المنافذ) الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به و بالتالي يستحيل وجود فائض، كما أيضا يستحيل وجود حالة عامة من البطالة.

✓ **مبدأ الربح:** في نظر الكلاسيك يعتبر الربح هو أفضل حافز على زيادة الإنتاج و التقدم الاقتصادي و أن تعظيمه من شأنه أن يرفع من الإنتاجية و يزيد في إبداع المبدعين مما يؤدي إلى تحقيق التقدم والرقي الاقتصادي.

✓ **مبدأ حيادية النقود:** و هذا يعنى أن النقود ما هي إلا أداة للتبادل و لا تغير التوازن في الاقتصاد مادام حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية، لذلك فهي ليست إذا إلا عربة لنقل القيم أو هي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة بمعنى أن السلع تبادل بالسلع و النقود ليست إلا وسيط لذلك.

✓ **مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:** في هذا المبدأ يتعلق الأمر بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا زادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة و بالتالي يقل الحافز على الادخار،إذا فإن الفائدة في نظر التقليديين هي جزاء الادخار أو ثمن الاستثمار.

1) افتراضات نظرية كمية النقود[2]:

– **ثبات حجم المعاملات:** تقوم هذه النظرية على فرضية أن حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، و النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها وسيط للمبادلة فهي

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 10–12.

محايدة في الاقتصاد، إذ يعد حجم المعاملات وفق هذه النظرية بمثابة متغير خارجي و من ثم يعامل على أنه ثابت خاصة و أن العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة، و بين هذه العوامل المحددة لحجم المعاملات(الموارد البشرية، حجم الأوراق المالية المصدرة و معدل درجة سيولتها)، و يمثل هذا الفرض أحد مقومات و دعائم الفكر الكلاسيكي.

- **ثبات سرعة دوران النقود (V)**: يقصد بسرعة دوران النقود متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة واحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية و الاقتصادية في فترة زمنية معينة، تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير و مستقلة عن كمية النقود بتعبير أخر افتراض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة دوران النقود على أساس أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها(درجة كثافة السكان، درجة نمو الأسواق النقدية و المالية، درجة سرعة الاتصال و النقل للأفراد، عادات المجتمع بالنسبة للادخار و الاستهلاك).

- **ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود**: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغير بنفس النسبة و الاتجاه في المستوى العام للأسعار و العكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) و مستوى الأسعار(P) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات(T) و سرعة دوران(V)، إن النظرية ترى أن نظرية كمية النقود دالة، كمية النقود متغير مستقل، و المستوى العام للأسعار متغير تابع و العلاقة بين هذين المتغيرين (P،M) تعد ذات اتجاه واحد M P. ←

2) صور النظرية الكمية للنقود: ظهرت النظرية بصيغتان صيغة فيشر (صيغة دوران المعاملات) و الثانية صيغة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج):

أ. **معادلة التبادل(صيغة سرعة دوران المعاملات)**: تعتبر هذه المعادلة حجر الزاوية في نظرية كمية النقود وقد صاغها فيشر على الشكل التالي[3]:

---

[3] د.محمد ضيف الله القطابري"دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية"، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان،الطبعة الأولى 2009،ص 40-41.

$$mv = p*t$$

حيث أن:

m: متوسط كمية النقود في الاقتصاد خلال فترة معينة.

v: سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة.

p:مستوى العام للأسعار.

t:إجمالي المبادلات التي تمت خلال نفس الفترة.

إن معادلة التبادل تحتوي على طرفان أحدهما يعبر عن الجانب النقدي (mv) عرض نقد و الآخر يعبر عن الجانب الحقيقي السلعي(pt) و لأن طرفا المعادلة يعبران عن نفس شيء فإنها تسمى (متطابقة) كونها تقر حقيقة واقعة هي أن مجموع قيم عمليات التبادل(pt) خلال فترة زمنية معينة و الذي يمثل الطلب الكلي للنقود أو القيمة النقدية للسلع المشتراة خلال فترة معينة تساوي مجموع المبالغ النقدية المستخدمة في تسوية عمليات التبادل(mv) بمعنى أن كمية النقود المعروضة تساوي كمية النقود المطلوبة و منه فإن مستوى العام للأسعار (p) هو:

$$p = \frac{mv}{t}$$

ب. **معادلة الأرصدة النقدية (صيغة كامبردج)**:[4] يرى مارشال أن معادلة التبادل لا تكشف عن العوامل الأصلية التي تحكم سرعة الدوران، و أن بيان هذه العوامل يستدعي البحث عن الأسباب التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بنسبة من مواردهم في صورة نقدية سائلة فالواقع أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار لا يحدث بطريقة كمية مباشرة مثلما افترض فيشر إذ أن تأثير كمية النقود على المستوى العام للأسعار إنما يتم عن طريقة التأثير في النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخولهم صورة النقد السائل.

تقترب صيغة كمبردج للطلب على النقود من سلوك الاختيار الاقتصادي الذي يتسم به التعامل مع كل السلع و الخدمات و الأصول الاقتصادية فالأفراد يتسلمون دخولهم النقدية في بداية الشهر ثم ينفقون مدفوعاتهم بشكل مستمر

---

[4] د لحلو موسى بوخاري" سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع بيروت لبنان، الطبعة 2010،ص 43-44.

على السلع والخدمات التي يقومون بشرائها و إذا تماثل الأفراد تصرفاتهم الانفاقية فإن الطلب على النقود(لغرض المعملات) سيمثله نسبة (k) من إجمالي الدخل النقدي و تعرف باسم التفضيل النقدي في الاقتصاد أي أن:

$$M^d=K*P$$

حيث أن:

M^d : الطلب على النقود.

k : نسبة التفضيل النقدي.

p: متوسط أسعار السلع النهائية.

y: الدخل الحقيقي.

و بمقارنة الصيغة الأخيرة الدخلية بصيغة المبادلات لفيشر نجد أن نسبة التفضيل النقدي باعتبارها مقلوب سرعة الدوران النقدية على اعتبار أن كل من النسبتين تعبر عن العلاقة بين التغير في كمية النقود و التغير في مستوى أسعار و من ناحية أخرى يمكن النظر إلى الصيغة الدخلية على اعتبار أن نسبة التفضيل النقدي دالة في مجموعة من العوامل التي تحدد السلوك الاقتصادي، في صيغة كمبردج تطلب النقود لغرض أداء المعاملات و لغرض التحوط و الأمان في مقابلة السيولة المطلوبة الطارئة، وهو ما يشير ضمنيا إلى الطلب على النقود(M^d) و الدخل الاسمي (py) بعلاقة مستقرة تسمح بالتنبؤ بسلوك دالة الطلب على النقود.

3) الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

من أهم هذه الانتقادات التي وجهة لهذه النظرية هي:

- العلاقة الميكانيكية بين كمية النقود و مستوى الأسعار، إذ أن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود قد تكون حقيقية[5]، كما أن العلاقة ليست مباشرة أو تناسبية و ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين، لذا يعبر بعض الاقتصاديين أن مستوى الأسعار أو حجم

[5] محي الدين الغريب "اقتصاديات النقود و البنوك"،دار الهناء للطباعة، القاهرة1971،ص70 .

الإنتاج هي العوامل الفعالة و أن كمية النقود تابعة لها[6]، و افتراض حيادية النقود ترتب عنه ازدواجية في التحليل الكلاسيكي و التي تتضح في تفسير تغيرات مستوى العام الأسعار على أساس التغيرات في كمية النقود المعروضة من جهة و تفسير تغير الأسعار النسبية للسلع و الخدمات على أساس تغير العوامل الحقيقية و ليس النقدية.

- عدم واقية افتراض ثبات سرعة دوران النقود، إذ يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات أو نتيجة لظروف السوق أو توقعات و التأثيرات النفسية للأفراد و المشروعات، كما أنها تتقلب انخفاضا و ارتفاعا في ظروف الكساد والرواج، فيمكن أن تؤثر على سرعة تداول النقود في الأجل الطويل[7].

الفرع الثاني: السياسة النقدية من المنظور الكينزي.

إن النظرية الكلاسيكية ظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي(1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى وما نتج عنه من أحداث تاريخية و وقائع اقتصادية أين وقف أمامها الفكر الكلاسيكي عاجزا كل العجز سواء من حيث التنبؤ بها أو تفسيرها أو علاجها بأدواته و بذلك بدأ يظهر جليا ضعف فعالية السياسة النقدية الكلاسيكية و أدواتها في مواجهة تلك الأزمة، و من هنا ظهرت المدرسة الكينزية التي جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز التي حول الفكر الاقتصادي النقدي إلى دراسة معالم سلوك النقود و أثر ذلك على النشاط الاقتصادي و التشغيل و الدخل و غيرها من المتغيرات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية.

1) فرضيات التحليل الكنزي:

يعتمد التحليل الكينزي على الفرضيات التالية[8]:

---

[6] عقيل جاسم عبد الله"النقود والمصارف"،دار مجدلاوي للنشر،الطبعة الثانية عمان 1999،ص 83.

[7] ناظم محمد نوري الشمري" النقود و المصارف"، مدرسة الكتب للطباعة و النشر،جامعة موصل العراق 1995، ص 196.

[8] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص32.

– وجه كينز اهتماماته إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة)، و البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني، حيث أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها و سبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها:المعاملات و المضاربة و الاحتياط.

– قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة)، و أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه أفاق جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، و بذلك تغيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية، و من ثم الاهتمام بالعوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج و التشغيل و الدخل.

– جاء بنظرية عامة للتوظيف التي تعالج كل مستويات التشغيل و كما أنها جاءت لتفسير التضخم و البطالة باعتبار أن كلّ منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال.

– اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية، فالظواهر العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول حجم التشغيل الدخل الوطني، الإنتاج الوطني، الطلب و العرض الكلي.

– رفض في تحليله قانون ساي و بين عدم وجود يد خفية و بذلك طلب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات و حدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل و يتحقق التوازن للدخل الوطني.

– اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن، فهو يرى أن حجم كل من الإنتاج و التشغيل و الدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين[9]:الطلب على السلع الاستهلاكية و الطلب على السلع الاستثمارية، فالطلب الأول يتوقف عل عوامل موضوعية و ذاتية و نفسية أما الثانية على كفاية الحدية لرأس المال و سعر الفائدة.

[9] عقيل جاسم الله، مرجع سابق، ص 113.

- سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية لا يقرر من قبل الادخار و الاستثمار، و إنما من قبل عرض النقود و الطلب عليها فحسب وجهة نظر كينز فإن تحليل الدخل و الإنفاق يدور حول قرارين هما: العائلات تختار بين إنفاق الدخل و ادخاره، قرارات الشركة الأعمال بخصوص مستوى الإنفاق و الاستثمار.[10]

إن كينز قسم الطلب على النقود إلى[11]:

- **دافع المعاملات:** يقصد به رغبة الأفراد و المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لمواجهة معاملتهم اليومية الجارية مثل شراء المواد الغذائية بالنسبة للأفراد و دفع الأجور العمال و شراء المواد الأولية بالنسبة للمشروعات و أسباب الاحتفاظ بالنقود ناتج من وجود فترة زمنية بين حصول الأفراد على أجورهم و إنفاقهم لهذا الأجر، أو بين مداخيل المشروعات من مبيعات و إنفاقهم لهذا الدخل، و يعتبر هذا النوع من الطلب أقوى دافع لأنه يحفز العناصر الاقتصادية على الاحتفاظ بالنقود و يتوقف هذا النوع من الطلب على عامل الدخل أي هو دالة تابعة للدخل و تم استبداد تأثير الفائدة تأثيرها ضعيف في هذه الحالة، و عليه يمكن صياغة دالة الطلب على النحو التالي:

$$L_1 = F(y) = k_1 y$$

حيث أن:

L_1: الطلب على النقود لدافع المعاملات

k_1: نسبة من الدخل المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية.

y: الدخل الوطني.

العلاقة بين الطرفين طردية فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة نسبية مماثلة في الطلب على النقود.

- **دافع الاحتياط:** تعني النقود تطلب لمواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة و الفرص الغير المتوقعة مثل المرض و البطالة، الاستفادة من انخفاض الأسعار التي قد تحدث بالنسبة للأفراد و مواجهة الطوارئ مما يلزمها القيام بنفقات

---

[10] **لعزازي حسيبة" دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 سنة 2010-2011، ص03.**

[11] **دخينات راني" دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكر 2013-2014، ص 34-38.**

أخرى مثل الاستفادة من عقد صفقات رابحة متعلقة بالإنتاج بالنسبة للمشروعات، و يعتبر مستوى الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود بدافع الاحتياط، إلى جانب محددات أخرى مثل طبيعة الفرد و الظروف المحيطة به و درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع، و كذلك درجة تطور تنظيم سوق الأوراق المالية لكن هذه العوامل بطيئة التغيير في الأجل القصير و منه فإن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل.

- **دافع المضاربة:** يقصد بالمضاربة بيع و شراء الأوراق المالية في أسواق المال، لتحقيق الربح الذي ينتج من الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و بيعها، و يعتمد الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بظروف سوق الأوراق المالية، وبناءا على ذلك يحتفظ الأفراد بالأرصدة النقدية السائلة للاستفادة من التغيرات المتوقعة في الأسعار حتى يتمكنوا من تحقيق الأرباح في فترة قصيرة، و يتوقف هذا النوع من الطلب على التوقعات المستقبلية المتعلقة بارتفاع و انخفاض الأسعار فإذا كانت قيمة السندات مرتفعة حاليا فسيبادر الأفراد إلى بيع ما لديهم من سندات للاحتفاظ بثمنها في صورة نقود سائلة، حتى لا يضطر لبيعها بخسارة مستقبلا عند انخفاض أسعارها، أما إذا كانت قيمة السندات منخفضة حاليا و يتوقع الأفراد ارتفاع أسعارها مستقبلا فيدفعهم هذا لشراء المزيد من السندات أو يتوجهون للاقتراض من السوق لشراء سندات جديدة بغرض بيعها مستقبلا و تحقيق الأرباح المتوقعة.

و منه يرى كينز بأن النقود المحتفظ بها ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق، فعند ارتفاع معدلات الفائدة تنخفض كمية النقود المحتفظ بها بدافع المضاربة، و عند انخفاض معدلات الفائدة ترتفع كمية النقود المحتفظ بها، و بهذا يتضح أن هذا النوع من الطلب يتضمن الاختيار بين النقود و الأوراق المالية فقط كأشكال بديلة للاحتفاظ بالثروة و هذا حسب كينز و لم يتطرق للأشكال الأخرى للثروة و بهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود لغرض المضاربة و بين سعر الفائدة.

- **الطلب الكلي للنقود:** يتحدد الطلب الكلي على النقود بالمحصلة النهائية للآثار التي تتركها الدوافع الثلاثة على زيادة الطلب النهائي للنقود، فقد رأينا أن الطلب على النقود لدافع المعاملات و الاحتياط يرتبط بأهمية الدخل ارتباطا طرديا بينما الطلب على النقود لدافع المضاربة هو مرتبط بسعر الفائدة ارتباطا عكسيا، و منه نستنتج أن السياسة

النقدية في الفكر الكينزي ليست محايدة، و أن النقود أكبر من أن تكون حجابا لتحديد القيم النقدية (الأسعار) و لن يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقط بل آثارها إيجابية على مستوى الدخل و التوظيف.

2) الانتقادات الموجهة النظرية النقدية الكينزية:

تعرضت النظرية النقدية الكينزية لانتقادات عديدة يمكن حصر أهمها في النقاط الآتية:

- إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر و في مقدمتها الدخل[12]، و أن ظاهرة مصيدة السيولة هي حالة خاصة في الطلب على النقود و لا يحصل ذلك إلا في الظروف غير الاعتيادية، و أن الطلب على النقود لغرض المضاربة مبني على افتراض الاختيار ما بين الاحتفاظ بالثروة بالكامل بالشكل النقدي أو بشكل سندات، بينما الحالة الأكثر احتمالا هي توزيع الثروة ما بين النقود و السندات من خلال الاختيار بين المضاربة في توزيع ثرواتهم بين النقود و السندات على أساس الموازنة بين العوائد و المخاطر .[13]

- اكتفى كينز بإيضاح العوامل المحددة لسعر الفائدة في الأجل القصير و لم يتناول توضيح سعر الفائدة في الأجل الطويل و إهماله لأثر الزمن في تقرير سعر الفائدة و خاصة في أسواق الائتمان المصرفي، مما يجعل النظرية الكينزية ستاتيكية، كما أنه ركز على العلاقة بين الدخل و الاستهلاك في فترة زمنية معينة من الزمن دون الاهتمام بأنماط الاستهلاك المتغيرة بمرور الزمن.

- يعتبر التحليل الكينزي بأن الطلب على النقود هو دالة لسعر الفائدة و لكن هذا التحليل لم يتوصل إلى أن سعر الفائدة يتأثر بالطلب على النقود، لأن زيادة الكمية المطلوبة من النقود ينتج عنها ارتفاع معدلات الفائدة على أساس أن الأفراد إذا توقعوا ارتفاع مستوى الأسعار هذا يدفعهم للطلب على النقود للأغراض الثلاثة

---

[12] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 238.

[13] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي" النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار الحامد2004، ص 251.

و يفضلون شراء السلع بدل السندات و هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات و ارتفاع أسعار، الفائدة لأن الطلب الجديد لم يقابل بخلق نقود جديدة[14].

الفرع الثالث:السياسة النقدية من المنظور الفكر الحديث(النقديون).

إن الأزمات الحادة التي يعاني منها النظام الرأسمالي التي تظهر بين فترة و أخرى و التي يتم معالجتها من خلال تصورات نظرية جديدة تتفاعل مع الحالة الاقتصادية الجديدة و لكن دون المساس بأسس هذا النظام فالنظرية الكلاسيكية التي انهارت عندما عجزت عن السيطرة على أزمة الكساد الكبير(1932-1929) ظهرت بعدها أفكار كينز التي كانت مناسبة لمعالجة جذور الأزمة لذلك أصبحت أفكار كينز بمثابة ثورة في فكر الاقتصاد الرأسمالي، إلا أنه هي الأخرى تعرضت لتصدعات سببها الأساسي ظهور مشكلات جديدة لم يعهدها من قبل النظام الرأسمالي تمثلت في معايشة التضخم مع الركود جنبا إلى جنب، و عليه إذا لابد من ظهور أفكار جديدة تستوعب هذه الحالة الجديدة و توجيهها لخدمة هذا النظام نفسه مما جعل النظرية النقدية المعاصرة تحاول الجمع بين التحليلين الكلاسيكي و الكينزي، لكن الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين للعودة إلى التي يتزعمها التحليل الكلاسيكي من خلال توجيهات معاصرة فظهرت ما يسمي مدرسة شيكاغو و التي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسات، الاقتصاد الأمريكي ملتون فريدمان الاقتصادية للبلدان الرأسمالية للتخفيف من حدة الركود و التضخم[15].

من أهم الأفكار التي جاءت بها هذا النظرية مايلي[16]:

- الحرية الاقتصادية و حصر دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- دالة الطلب عل النقود ثابتة، أما دالة العرض فهي متغيرة باستمرار و ليس لها علاقة بطلب على النقود.

---

[14] إكن لولنيس" السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة **2000-2009**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر **03** سنة **2010-2011**، ص .**22**.

[15] صبحي تادريسة قرصة" النقود و البنوك"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر **1986**،ص**301**.

[16] بوزعرور عمار" السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر **1990-2005**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر **2007-2008**، ص **100-102**.

- التشكيك في كفاءة السياسة المالية و التأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و ذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم.
- وجود معدل طبيعي للبطالة.

لقد اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى، و التي تعتمد أولا على الموارد المتاحة للمستثمر و التي تتمثل عادة بالثروة الفردية، و ثانيا على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى، وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كمايلي:

$$M/P = f(y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0).$$

- M/P: الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.
- **Y**: الدخل الدائم، و قد استخدمه فريدمان نيابة عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل على الدخل، و يرتبط الدخل على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.
- حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط و هي النقود و السندات و الأسهم حيث r_0 يمثل العائد المتوقع على النقود و الذي يعتبر كسعر الفائدة (i)، r_1 يمثل العائد المتوقع على السندات، r_2 يمثل العائد المتوقع على الأسهم و يعتمد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية على العائد المتوقع من السندات و الأسهم مقارنة بالعائد على النقود (الفرق بين العائدين) و يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود زادت التكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.
- يمثل $n-r_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات و السلع الاستهلاكية المعمرة و المعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود حيث **n** يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، و الذي يعتبر إيرادا ماليا مقارنة بالعائد على النقود، و يكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل

التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فينخفض الطلب على النقود و يزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق إيراد عالي عند ارتفاع أسعاره.

– أضاف فريدمان متغيرا آخرا لدالة الطلب على النقود و يمثل نسبة الثروة البشرية و يكون العمل هو المصدر الرئيسي للدخل، تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة النقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مادية يمكن تحويلها إلى نقود عند الحاجة، غير أن هذا العنصر لم يعطيه أهمية كبيرة و بالتالي لم يظهر في المعادلة، لقد أعطى النقديون أهمية أكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية على الرغم ما قدموه من إسهامات في الطلب على النقود، حيث يعتبرون أن عرض النقود لابد و أن يتماشى مع معدل النمو الاقتصادي، و هنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود و العمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد، باعتبارها العامل المحدد للنشاط الاقتصادي لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو.

1) الانتقادات الموجهة لنظرية الفكر الحديث (النقديون):

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية تمثلت في[17]:

– إن اعتبار للسياسة النقدية فقط تأثير على تطور الناتج القومي من خلال محاولتهم البرهان على أن الإنفاقات العامة تطرد أو تبعد دائما الإنفاقات الخاصة لكنهم لو يتوصلوا لإيجاده، إذ أنه العكس من ذلك تشير المعطيات إلى أن الإنفاق سواء في القطاع الأسر أو في قطاع المشروعات يزداد في نفس الوقت مع ارتفاع الإنفاق العام، غير أن استبعاد الإنفاق الخاص لا يمكن أن يحصل إلا في الاقتصاد يسود فيه التشغيل الكامل.

– عدم واقعية افتراض استقرار دالة الطلب على النقود و هذا يعود إلى أن الطلب على النقود يتغير على وجه غير منتظم كلما تغير سلوك الأفراد، فعندما يقدم الجمهور على تحويل النقد الذي بحوزته إلى أصول مالية، لكي يفعل العكس على الفور فلا توجد عندها أية وسيلة للحفاظ على عرض منتظم للنقد.

---

[17] إكن لونيس، مرجع سابق،ص 34.

- إهمال المتغيرات الأخرى خاصة سعر الفائدة اعتبره عامل ثانوي، باعتبار أن سعر الفائدة ليس له أثر مباشر إلا لكونه عائدا للسندات.

و عند صياغة المعادلة النهائية لفريدمان تعرضت إلى العديد من الصعوبات من بينها:

- اعتمادها على العديد من المتغيرات و التي يصعب حسابها كعائد رأس المال البشري، و الأذواق.

- تعتبر هذه المعادلة حجة في الإبداع و الابتكار و لكن يصعب تطبيقها في المجال العلمي.

- تقوم هذه النظرية على الجانب التجريبي الإحصائي أكثر من الجانب النظري، و بذلك أمكن وصفها بالنظرية المعالجة و المفسرة للأوضاع السائدة بطريقة علمية بحتة.

الفرع الرابع: السياسة النقدية من المنظور مدرسة التوقعات.

جاءت هذا النظرية بعد نظرية الفكر الحديث لفريدمان، ومن أهم روادها[18]:

John Muth , Robert Lucas, Robert Barro, N.Wallace و Tomas Sargent

قد انصب اهتمامهم على بشكل خاص على نظرية التوقعات العقلانية و تفسير التغيرات فيما يخص الدخل الإجمالي، التضخم والبطالة.

1) فرضيات التي جاءت بها المدرسة التوقعات:

قامت على عدة فرضيات من بينها:

- الاقتصاد الخاص يكون أساسا مستقر، ويرجع سبب هذا الاستقرار إلى مرونة الأجور و الأسعار التي تحقق التصحيح الذاتي و قصر فترات الانكماش و ضعفها.

---

[18] بنابي فتيحة"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009،ص 94-96.

- الأعوان الاقتصاديون تستخدم بكفاءة تامة كافة المعلومات المتوفرة عن النظرية الاقتصادية و التصرفات المحتملة لواضعي السياسات، و يكون سلوك هؤلاء الأعوان عقلاني.

- حيادية النقود حيث أن التغيرات المتوقعة لعرض النقود يكون لها أثر فقط على الأسعار.

- السياسة الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار تكون غير فعالة، ف السياسات المالية التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد القومي سيترتب عليها زيادة في معدلات التضخم و لن يكون لها أثر على الإنتاج و التوظيف، لأن توقعات الأعوان الاقتصاديين تكون عقلانية.

- الأجل الطويل يساوي الأجل القصير، وبالتالي منحنى العرض الكلي عبارة عن خط مستقيم موازي للمحور الرأسي.

- لا توجد مفاضلة بين التضخم و البطالة على عكس ما يعتقد النقديون.

- يجب أن يكون للحكومة دورا نسبيا و بسيطا في رسم السياسة الاقتصادية.

2) تفصيل نظرية التوقعات العقلانية(الرشيدة):

يفترض الكلاسيكيون الجدد أن توقعات الأعوان الاقتصادية تكون رشيدة، أي أنها مبنية على الاستعمال الأفضل لجميع المعلومات المتوفرة، و هنا توجد نظريتين: النظرة القوية(Version forte) وهي استعمال المعلومات كأنه هناك علم بنظرية اقتصادية صحيحة، أي عدم احتمال الخطأ أو لديها أقل انحراف، و النظرة الضعيفة (Version faible)و هي استعمال المعلومات أحسن استعمال مع احتمال الخطأ في حالة المعلومات الخاطئة، و تعتبر التوقعات الرشيدة أداة قوية لتحليل السلوك.

و تؤدي التوقعات العقلانية دورا هاما في النشاط الاقتصادي خاصة في المجالات التالية[19]:

[19] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص 95.

- الطلب على الأصول و تحديد أسعار الفائدة، حيث أن التوقعات العائد تعتبر عامل هام في تحديد الكمية التي يطلبها الأفراد من الأصل و بالتالي تحديد أسعار الفائدة.

- خطوات عرض النقود التي تتعلق بالتوقعات التي تخص سلوك المودعين و البنوك فقرارات المودعين فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقود تتوقف على توقعاتهم بخصوص العائد النسبي لكل من الأصول، و قرارات البنوك فيما يخص الاحتياطي و الاقتراض من البنك المركزي تتأثر بتوقعاتهم للعائد الذي يحصلون عليه من القروض.

- توقعات البنك المركزي فيما يخص مستويات التضخم و أوضاع الاقتصاد، تؤثر على الأهداف التي يسيطر عليها فيما يخص السياسة النقدية، فمثلا إذا توقع البنك المركزي مستوى التضخم مرتفع فإنه يسيطر هدف التخفيض في هذا المعدل عن طريق تخفيض الكتلة النقدية في المستقبل، كما أنه إذا توقع انخفاض مستوى الاستثمار يكون هدفه الرفع في هذا المستوى، فيقوم مثلا لتحقيق هذا الهدف باستعمال إجراءات و أدوات السياسة النقدية لإبقاء معدل الفائدة منخفض إلى حد ما، كما تؤثر توقعات البنك المركزي فيما يخص أسعار الفائدة في تحديد الطريقة المستخدمة لإدارة عرض النقود، فإذا كانت توقعاته هي انخفاض معدلات الفائدة في المستقبل عن المعدل المسطر فإنه يقوم بتقليل عرض النقود من خلال مختلف سياساته، كرفع من الاحتياطي القانوني للبنوك أو استعمال سياسة السوق المفتوحة ببيع سندات الجمهور و غيرها، وفي حالة العكس أي توقعاته ارتفاع معدل الفائدة فإنه يقوم بزيادة العرض النقدي من خلال مختلف السياسات المذكورة سابقا(تخفيض الاحتياطي القانوني للبنوك، شراء سندات من خلال السوق المفتوحة) لإبقائه عند المعدل المسطر.

- العائد المتوقع من النقود مقارنة بعوائد الأصول الأخرى يعتبر عاملا هاما في تحديد مقدار الطلب على النقود فإذا كانت التوقعات العقلانية للعائد على النقود أكبر من العائد على السندات مثلا كوجود فرص للمضاربة تحقق عوائد كبيرة تفوق العائد الذي يحصل من السند، فهنا يكون الطلب على النقود مرتفعا.

- العرض الكلي و التضخم حيث أن توقعات العمال عن التضخم و الاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة فيما يخص البطالة تؤثر على موضع منحنى العرض الكلي و على مستوى الأجور، فإذا توقع العمال ارتفاع مستوى التضخم فإنهم يطالبون بزيادة الأجور.

يوافق الكلاسيكيون الجدد على فكرة معدل البطالة الطبيعي التي جاءت في التحليل النقدوي لكن يختلفون عنهم في:

- سوق العمل يكون دائما متوازن عند مستوى معدل بطالة طبيعي (U_N) و لا يمكن أن يرتفع لأن التوقعات عقلانية.
- لا يوجد تحكيم بين البطالة و التضخم لا على المدى القصير و لا على المدى الطويل، حيث أن كل السياسات الاقتصادية تتجه نحو تخفيض معدل البطالة بصورة مباشرة و عقلانية التوقع.

3) الانتقادات الموجهة لمدرسة التوقعات:

قد واجهة نظرية التوقعات العقلانية عدة انتقادات من بينها[20]:

- عدم واقعية المرونة الكبيرة للأسعار و الأجور.
- لا وجود لبعد النظر لدى الجمهور الذي تفترضه هذه النظرية.

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية.

يعد تحديد التعاريف و المفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان، حيث تعددت التعاريف التي أعطاها الاقتصاديون للسياسة النقدية و من بينها:

- عرفها الاقتصادي"G.L.Bash " بأنها[21]: " ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع الغير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".

---

[20] بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص96.

– و تعرف على أنه: [22] "هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي.

– تعرف السياسة النقدية على أنها[23]:" مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي لإيجاد التوسع و الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق و تحقيق مجموعة أهداف السياسة الاقتصادية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية : بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و الأحكام و التعليمات و القوانين و الأوامر التي تتخذها السلطة النقدية و الحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواءا بالزيادة أو الامتصاص بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع و التحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي و الخارجي لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوي الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في مدة زمنية معينة، و لهذا فالسياسة النقدية متعلقة بالنقد نفسه و الجهاز النقدي ككل خاصة الجهاز المصرفي منه

و بسياسة الائتمان، أي كل ما يتعلق بسيولة الجهاز المصرفي و غير الجهاز المصرفي بتنظيم عمليات الإصدار

و الرقابة على الائتمان و كيفية استخدامها بشكل يتلاءم مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة.

تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين فالأول يسمى بالمعنى الضيق و الذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة و الثاني يسمى المعنى الواسع فيعني أنها تشمل على

---

[21] صالح مفتاح" النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر **2005**، ص **98**.

[22] أحمد فريد، سهير محمد السيد" السياسات النقدية و البعد الدولي لليور"، شباب الجامعة، الاسكندرية **2007**، ص **37**.

[23] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص **112**.

جميع التنظيمات النقدية و المصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بقصد التأثير على مقدار و توفير و استعمال النقد و الائتمان و كذلك الاقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين العمومي.

المطلب الثالث: قنوات و اتجاهات السياسة النقدية.

الفرع الأول: قنوات إبلاغ السياسة النقدية.

تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول للأهداف النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي[24]:

1. قناة سعر الفائدة: تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو النهائي حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي (مع فرض النظرية الكينزية لتجميد الأسعار في الأجل القصير) فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأس المال (أي معدلات الاقتراض) ويحد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة إنفاق العائلات بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي على السلع المعمرة والاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو.

2. قناة سعر الصرف: تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية،وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحليين و الأجانب، وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض

---

[24] عبد المجيد قدي" مدخل إلى الاقتصاديات الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر، ص 77.

النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأس المال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلبا على الصادرات ومنه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي.

3. قناة أسعار السندات المالية: تعبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة توبين الاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

✓ **قناة توبين للاستثمار:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، وذلك ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيدها والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر التوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

✓ **قناة أثر الثروة على الاستهلاك:** عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنها انخفاض قيمة الثروة لدي الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي الخام.

4. قناة الائتمان: تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانيات المؤسسات.

✓ **قناة الإقراض المصرفي:** ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بالانخفاض في الائتمان المصرفي.

✓ **قناة ميزانية المؤسسات:** تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطرة التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية، إذ انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي لانخفاض التدفق

النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر اقرضها مم يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

الفرع الثاني:اتجاهات السياسة النقدية.

للسياسة النقدية اتجاهين أساسيان وتحديد أيها أنسب للدولة مرهون بالوضعية الاقتصادية لها، هذا في الحالة العادية أما في حالة الأزمات فهو يتحدد وفق نوع المشكلة وظروفها المحيطة وهذين الاتجاهين هما[25]:

✓ **الاتجاه التوسعي**: إن الهدف من هذا الاتجاه وزيادة النشاط الاقتصادي لذلك فمن المرفوض إن تتجه كل من وسائل الدفع والتغير في قيمة النقود نحو تحقيق ذلك، حيث يتم توجيه كل من حجم وسائل الدفع نحو التوسع بتشجيع الائتمان وتخفيض معدل الفائدة وبذلك يرتفع حجم الاستثمار وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

✓ **الاتجاه الانكماشي**: إن وجود معدل التضخم مرتفع (الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار)تقابلها المطالبة لرفع الأجور، وبذلك تسعى السلطات النقدية لتغير الائتمان و الإقراض من أجل تثبيت الأجور و الأسعار، كما تقوم برفع أسعار الفائدة لتشجيع الأفراد على الإدخار و التقليل من حجم الاستهلاك.

المبحث الثاني: الأدوات و الأهداف السياسة النقدية و علاقتها بالسياسة المالية.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة و هذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما.

المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بامتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة نقدية جديدة للتعامل، يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي

[25] **عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 77.**

على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية والمسموح باستخدامها بحكم القانون تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسمار الاقتصادي الوطني وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية، تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود والمناخ من الائتمان، أما المجموعة الأولى فهي الأدوات العامة وهي مصممة للتأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وأسعار الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي، أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة التي تؤثر على الحجم الكلي للنقود والائتمان من خلال قطاعات خاصة في الاقتصاد، فهي تتعلق بالتأثير المباشر على الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد، هذا بالإضافة لاستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتطاع الأدبي والتعليمات الملزمة ومن هنا يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى[26]:

- **أدوات كمية :**الهدف منها التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.

- **أدوات كيفية :**وهي تتميز بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بأن تزيد الائتمان المتجه لنشاط معين وتخفيض الائتمان لآخر.

- **التعليمات المباشرة:**

1. **الأدوات الكمية:** تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

---

[26] درواسي مسعود" السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر **1990–2004**"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر **2005–2006**، ص **242–252**.

أ. **سعر إعادة الخصم**: لقد كان بنك انجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان واستعمل البنك سعر خصمه المعروف باسم" Bank Rate" لأول مرة في سنة1839، ويقصد بسعر الخصم" سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التجارية التي سبق وأن خصمها البنك التجاري، وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة"، كما يعرف سعر الخصم:"بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة، لضمان استمرار نشاطها في حالة ما إذا كانت السيولة متوفرة فتقوم(البنوك التجارية) بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق التجارية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يطلق عليها اسم معدل أو سعر الخصم.

أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها فإنها تكون مضطرة (البنوك التجارية) إلى الالتجاء إلى البنك المركزي للحصول على مواد نقدية إضافية لتمويل عملياتها (باعتباره مصدرها والقرض النهائي في الاقتصاد) إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسبا على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها(علاوة على عمولتها في ذلك).

فإذا كانت هناك بوادر تضخم، رفع البنك المركزي سعر الفائدة حتى تزيد تكلفة الاقتراض على كل من البنوك التجارية وعملائها، فيجد من حجم الائتمان ويخفض من وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد.

أما إذا كانت هناك بوادر انكماش فيقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض ومن ثم زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد.

مما سبق يتضح أن سياسة سعر إعادة الخصم تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال قنوات ثلاث هي: حجم احتياطات المصارف، سعر الفائدة وتوقعات الأفراد.

عند انخفاض سعر إعادة الخصم تقترض البنوك التجارية من البنك المركزي فتزداد احتياطاتها وبالتالي يزداد المعروض من النقود وينخفض سعر الفائدة، أما عندما يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم لإتباع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع، فتقل احتياطاتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة.

أما بالنسبة إلى توقعات الأفراد فقد تكون داعمة لسياسة البنك المركزي أو معاكسة لها، فلو رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فيتوقع الأفراد بداية سياسة انكماشية وارتفاعا مقابلا في أسعار الفائدة وانخفاضا مقابلا في أسعار الأوراق المالية التي بحوزتهم لتخفيض الخسارة المحتملة و يحجمون على الاقتراض، متوقعين ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة فيتم تسريع أحداث السياسة الانكماشية مما يدعم سياسة البنك المركزي.

أما لو عاكست توقعات الأفراد ما قام به البنك المركزي من رفع سعر إعادة الخصم، كأن يكون توقعهم عدم استمرار ذلك فيقومون على عكس ما أشرنا إليه سابقا وذلك بشراء الأوراق المالية بأسعار يتوقعون ارتفاعه، فترتفع أسعار الأوراق المالية وتنخفض أسعار الفائدة مما يعكس سياسة البنك المركزي.

وأخيرا يمكن القول أن سعر الخصم يعتبر مؤشرا لدى البنوك التجارية يمكن من خلاله التعرف على واقع واتجاهات السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي.

ب. السوق المفتوحة: تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة" قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعا أو مشتريا للأوراق المالية من المتعاملين في السوق المالية سواء كانوا بنوكا أو أفرادا من جميع الأنواع وخاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحيانا ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية، وذلك للتقليل من السيولة لدى الأفراد وفي حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في

حالة قيامه بشرائها، كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضا وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

كذلك حينما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق الحكومية(السندات) إلى الوحدات الاقتصادية الأخرى(مثل شركة التأمين، الشركات الصناعية....) في السوق المفتوحة تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في النقصان،كما تأخذ أسعار هذه الأوراق المالية في الهبوط أيضا، وهكذا يؤدي النقص في العرض النقدي والنقص في مقدرة البنوك على الإقراض من ناحية والهبوط في أسعار الأوراق المالية من ناحية

أخرى إلى رفع سعر الفائدة السائد في السوق، بمعنى أنه في حالة توسع الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي، فيقوم هذا الأخير ببيع الأوراق المالية الحكومية(السندات) فيقم الأفراد بشرائها بنقود وشيكات فينخفض الاحتياطي النقدي المصرفي وبالتالي ينخفض حجم القروض وتقل الودائع حتى تعود نسبة الاحتياطات إلى الحد الأدنى المطلوب.

إن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية دفعة واحدة يخفض قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية عليها، نتيجة العلاقة العكسية بين أسعار السندات وأسعار الفائدة عليها، فترتفع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى التقليل من الاقتراض، أما في حالة انكماش الائتمان عن الحجم الذي يرغب فيه البنك المركزي فيقوم هذا الأخير بشراء الأوراق المالية الحكومية من السوق المفتوحة،ويدفع قيمتها بنقود وشيكات يودعها البائعون في حساباتهم في المصارف التجارية، فتزداد إيداعاتها هي الأخرى لدى البنك المركزي فتزداد سيولة الجهاز المصرفي وتتوسع البنوك التجارية في الائتمان ومنح القروض، إن قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية مرة واحدة يرفع قيمتها الفعلية عن قيمتها الاسمية فتنخفض أسعار الفائدة

الحقيقية عن أسعار الفائدة الاسمية، فتنخفض تكلفة الاقتراض ومن ثم التوسع فيه تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل عن طريقتين أولهما:التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم في مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر، وثانيهما التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر.

ت. نسبة الاحتياطي الإجباري: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطاتها القانونية المحدد لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم و السندات و الكمبيالات و الذهب و العملات الصعبة.

و عادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي و يطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، حيث أن البنوك التجارية يجب عليها وبصفة إجبارية و بمقتضى القانون الاحتفاظ بها، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة حسب أهدافه.

و أول من اعتمد أداة الاحتياطي القانوني هي الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933 و من تم استعمل في باقي دول العالم، أما في الجزائر لم يكن ذلك ممكنا إلا بعد ظهور قانون النقد و القرض 10/90 بتاريخ1990/04/14" يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع، و ذلك بالعملة الوطنية أو العملات الأجنبية يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإلزامي، لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا..."

في بداية الأمر كانت سياسة الاحتياطي ترمي إلى حماية المودعين من الأخطاء التي قد تنجم عن التصرف غير الرشيد للبنوك التجارية، ثم أصبحت عبارة عن أداة يمكن بواسطتها التأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث منح المشرع للبنك المركزي سلطة تغيير الحد الأدنى لنسبة الاحتياطي النقدي لأغراض السياسة

النقدية، وتعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي.

فعندما يريد البنك المركزي أن يحد من قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان، فإنه يلجأ إلى مطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، فعلى سبيل المثال يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني من5%إلى 10% بهدف الحد من التوسع في الائتمان، ويحدث العكس تماما إذا ما أرادت السلطة النقدية زيادة قدرة البنوك التجارية في التوسع في الائتمان.

إن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر منها في حالات الانكماش، فرفع نسبة الاحتياطي القانوني في حالات التضخم، لدى البنك المركزي يعني تقليل حجم القروض وبالتالي تقليل خلق الودائع والائتمان(لأن البنوك التجارية متوسعة فعلا في منح القروض)، أما في أوقات الانكماش أين يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضا، الأمر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الاقتراض أي أن خفض نسبة الاحتياطي القانوني لن يزيد عن كونه إضافة أرصدة نقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي فلن يتغير شيء، ولذلك فإن أداة نسبة الاحتياطي القانوني بحاجة إلى أداة أخرى تعمل معها عندما يكون الأمر متعلق بالانكماش وقد تكون سياسة السوق المفتوحة إن تحديد نسبة الاحتياطي القانوني يتوقف على:

✓ كيفية توزيع أرباح زيادة عرض النقود بين البنوك ووزارة المالية حيث تتوقف نسبة توزيع الأرباح على السياسة النقدية، فعندما يرغب البنك المركزي في إتباع سياسة نقدية توسعية فهناك حالتين أمامه.

الحالة الأولى:أن يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، فعندما يذهب ربح زيادة عرض النقود إلى البنوك التجارية، لأن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي قدرة البنوك التجارية على الإقراض وشراء الأوراق المالية وبالتالي يتيح الحصول على عوائد أكبر.

الحالة الثانية: أن يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فعندما تزداد عوائد البنك المركزي بازدياد عوائد الأوراق المالية المشتراة، وبما أن جزءا من أرباح البنك المركزي تذهب إلى وزارة المالية، فهذا يعني أن إتباع سياسة السوق المفتوحة يؤدي إلى ذهاب الزيادة في الأرباح إلى الحكومة(وزارة المالية) ويتعين على البنك المركزي الاختيار بين سياسة الاحتياطي القانوني وبين سياسة السوق المفتوحة.

✓ **ضمان البنك المركزي للبنوك التجارية:** يراعي البنك المركزي عند تحديد نسبة الاحتياطي القانوني النقدي ضمان سيولة المركز المالي للبنوك التجارية، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها عندما يلجأ عملاؤها لسحب ودائعهم عند الحاجة.

ففي الدول المتقدمة: حيث يوجد نظام التأمين على الودائع، وكذلك وجود سوق مالية متقدمة تستطيع البنوك التجارية بيع بعض الأوراق المالية لتحصل على السيولة المطلوبة مما يجعل سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لتوجيه السياسة النقدية.

أما في الدول النامية :حيث لا وجود لنظام التأمين على الودائع وكذلك لا توجد أسواق مالية متقدمة، تصبح سياسة نسبة الاحتياطي القانوني أداة لضمان سيولة المركز المالية للبنوك التجارية.

من خلال ذكرنا الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وكنتيجة لذلك نصل إلى:

- تعتبر سياسة سعر إعادة الخصم محدودة في أثرها بالنسبة لأثر سياستي السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، فهي لا تؤثر على الاقتصاد إذا لم تقدم البنوك التجارية على الإقراض من البنك المركزي الأمر الذي لا يتحقق في كثير من الأوقات لأن البنوك التجارية تتجنب الاقتراض من البنك المركزي، لأن ذلك يظهرها ضعيفة في مركزها المالي ويسيء إلى سمعتها مما يقلل من عملائها

- إن سياسة إعادة الخصم تقلل من تأثير سياسة إعادة الخصم تقلل من تأثير سياسة السوق المفتوحة فعندما يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية يبيع الأوراق المالية إلى البنوك التجارية أو إلى الأفراد(السوق المفتوحة)

فينخفض النقد خارج المصارف وتنخفض احتياطات البنوك التجارية، وهنا تقوم هذه البنوك بالاقتراض من البنك المركزي لتعويض انخفاض احتياطاتها مما يعيق تحقيق السياسة الانكماشية لأن الاقتراض سيؤدي إلى زيادة احتياطات البنوك التجارية وبالتالي زيادة عرض النقود مما يعاكس هدف السياسة الانكماشية المتبعة.

- تتسم سياسة الاحتياطي القانوني بسرعة مفعولها في التأثير في عرض النقود وسعر الفائدة مقارنة بسياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر إعادة الخصم.

- تتميز سياسة نسبة الاحتياطي القانوني بالحياد والوضوح، فالأول لأنها لا تميز في نسبة الاحتياطي القانوني بين المصارف الكبيرة والصغيرة أما الثانية فرفع نسبة الاحتياطي يعني بالضرورة سياسة انكماشية في حين تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي يعني سياسة توسعية في الائتمان النقدي.

غير سياسة نسبة الاحتياطي القانوني تعاني ضعف المرونة بهدف إحداث تغيير طفيف في سعر الفائدة وعرض النقود وهذا عكس سياستي السوق المفتوحة وسعر إعادة الخصم، فنجد سياسة السوق المفتوحة تتميز بالمرونة التي يتحرك فيها البنك المركزي من مشتري إلى بائع، كما أن هذه السياسة تتميز بالدقة في تحقيق التوسع والانكماش بحجم عرض النقود زيادة أو نقصا، مما سبق يمكن القول أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية والمشار لها سابقا تعد ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية.

2. الأدوات الكيفية(النوعية)[27]:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات الكيفية (المباشرة) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، وهذه الأدوات كثيرة منها:

---

[27] دارواسي مسعود، مرجع سابق، ص 249-252.

أ. **تأطير القروض:** قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان)، كألا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى،كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

ب. **التنظيم الانتقائي للقروض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات:

كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا، لابد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

ت. **نسبة الدنيا للسيولة:** قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنبا لخطر إفراد هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض.

ث. فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

ج. تغيير شروط الاحتياطي القانوني: ويقصد بالتغيير الشروط وليس النسبة فقد يحدث مثلا إذا ما أرادت السلطة النقدية تشجيع صناعة معينة أو مجال معين فإنه يمكن لها أن تستعمل ما يسمى بالقروض الخاصة بتلك الصناعة ضمن الاحتياطي القانوني فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني 30% من قيمة الودائع البالغة مليون وحدة نقدية في إحدى البنوك، وقد كانت القروض المطلوبة 100 ألف وحدة نقدية، فهذا يعني أن البنك وطبقا لهذه الأداة يستطيع إقراض 800 ألف وحدة نقدية بدلا من 700 ألف وحدة نقدية.

ح. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لسديد ثمن الواردات وفي صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجئون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

خ. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

د. تنظيم معدلات الفائدة: عندما تمنح البنوك القروض تحصل على فوائد، وحتى يكون نشاط البنوك مفيدا

ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة، وهي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تمنحها لهم البنوك، إضافة إلى أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل المودعة لديها من طرف أصحابها بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها البنوك أكثر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي:

- حماية منافسي البنوك(المؤسسات المالية غير المصرفية) كي تتمكن من جلب المودعين.
- تنظيم الهامش فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة.
- بالرغم من توفر كل هذه الأدوات الكمية منها والكيفية، فقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى تتمثل في التعليمات المباشرة.

3. التعليمات المباشرة[28]: يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا الكمية منها والكيفية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر، وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية باستخدام الوسائل الكمية والكيفية، كذلك في حالة رغبة من البنك المركزي في زيادة فعاليتها، عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تعتبر أو تمثل جزء من سياسته في توجيهه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي، هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو وما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي وتكون ملزمة للبنوك التجارية.

أ. الإقناع الأدبي: تستخدم هذه الوسيلة عندما يلاحظ أن ميكانيزم السوق لا يتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات

---

[28] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 252-254.

والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو نسبة الاحتياطي القانوني، ونظرا للعلاقة المتينة بين البنك المركزي والبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجاري ملزمة بالإقناع الأدبي وبالتالي فإن الإقناع الأدبي هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة كما قد يضغط البنك المركزي على البنوك التجارية بهدف تشجيع القطاع الزراعي لكي تزيد من إقراضها إليه على حساب القطاعات الأخرى مثلا تنفيذ سياسة نقدية توسعية للقطاع الأول لتحفيزه للعمل، كما يمكن للبنك المركزي أن يضغط بسياسة انكماشية عامة لفرض الإقناع المعني (الأدبي) على البنوك التجارية لكي تسير وفق سياسته، وغالبا ما تأخذ البنوك التجارية برأي البنك المركزي لكونه الملجأ الأخير للحصول على موارد نقدية.

ب. الإعلام: يكون عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معنية لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.

من الجدير بذكر هو أن الاقتصاد كلما كان متقدما ازداد استخدامه للأدوات الكمية للسياسة النقدية من سياسة سعر إعادة الخصم إلى سياسة السوق المفتوحة إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني نتيجة توفر سوق مالية ونقدية متقدمة ببنيتها الفنية الكاملة وعلاقاتها وعمق تواصلها، في حين وعلى العكس مما ذكرناه نجد في الدول النامية الاعتماد بشكل كبير على الوسائل الكيفية (المعنوية) في السياسة النقدية وذلك على حساب الأدوات الكمية نظرا لعدم وجود سوق مالية ونقدية متقدمة فيها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يعد تحقيق جزءا هاما لأهداف السياسة الاقتصادية و السير نحو مسار خطة التنمية الاقتصادية و تحقيق التوازن الاقتصادي، الذي يتوقف على مدى استخدام الدولة أدوات السياسة النقدية و باقي السياسات (السياسة المالية، سياسة الميزانية، سياسة الأجور، سياسة الصرف)، ويمكن حصر الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية في: إستقرار الأسعار ، التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات)، النمو الاقتصادي، مستوى مرتفع للعمالة هذه الأهداف صاغها الاقتصادي Kaldor فيما يعرف بالمربع السحري يمكن توضيحه في الشكل الآتي:

الشكل رقم(01): المربع السحري.

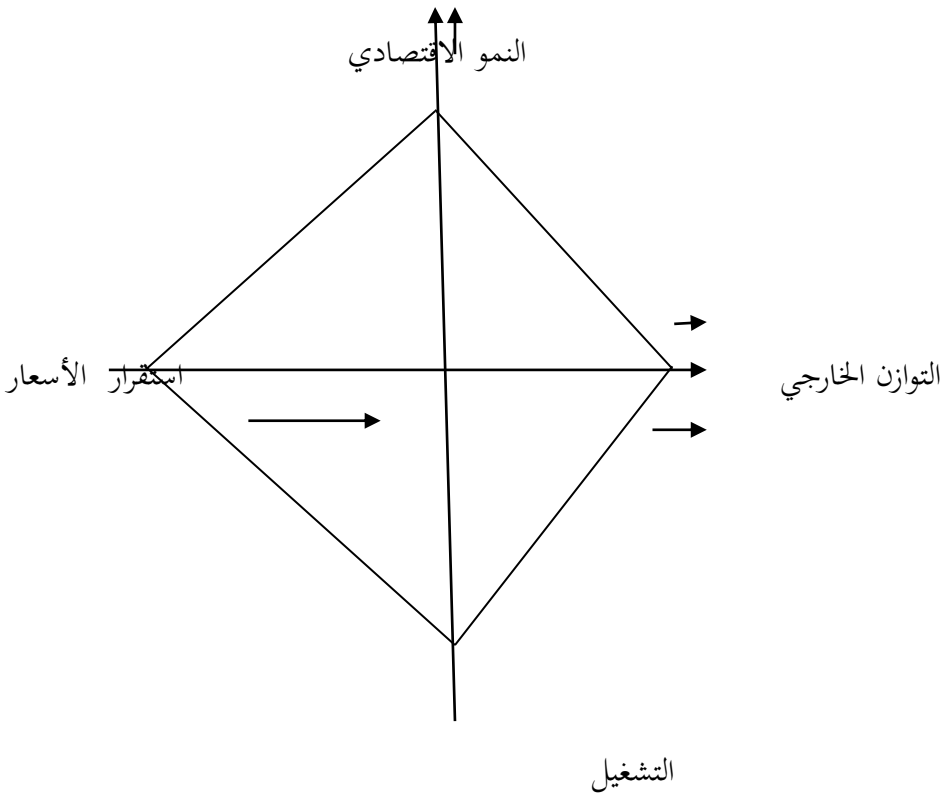

المصدر:عبد الباسط مبروك شادي"السياسة النقدية بين النظرية الوضعية و المنظور الإسلامي و تداعياتها على الأزمة المالية العالمية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010-2011، ص 06.

كما ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي أو الاستثماري و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة، و العكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف معينة التي من أهمها[29]:

- **استقرار الأسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة و العنيفة في مستوى الأسعار نظرا لأن أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلبا عل قيمة النقود، و بالتالي آثاره ضارة على مستوى الدخول و الثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية و بالتالي على الأداء الاقتصادي، كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف على مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال، فالاستقرار في مستوى الأسعار إذن مرغوب فيه طالما أنه يؤدي إلى القضاء على مثل هذه الاختلالات، و يمكن عن طريق إتباع سياسة إئتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية و الأهداف الاقتصادية المرجوة أن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.

- **استقرار أسعار الصرف:** يعتب هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطا بالهدف الأول و هو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية(الأسعار داخل الدولة)، و لتوضيح هذا الارتباط نفترض أن الأسعار الحقيقية في دولة ما انخفضت و هذا الانخفاض سيؤدي إلى زيادة في الصادرات(نظرا لأن الأسعار هذه الصادرات هي بمثابة الواردات الدول الأخرى سوف تنخفض و تشجع الدول الأخرى على مزيد من الاستيراد)، و تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الطلب

---

[29] عبد الباسط مبروك شادي، مرجع سابق، ص 06-11.

على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، و زيادة طلب العملة يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرفها الحقيقي مقابل العملات الأخرى، أما إذا ارتفعت الأسعار الحقيقية في دولة ما هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض و بالتالي ينخفض الطلب على عملة تلك الدولة ومن تم ينخفض سعر صرفها الحقيقي مقابل العملات الأخرى.

يلاحظ من ذلك أن الطلب على عملة دولة ما و من تم تحديد سعر صرفها يعتبر طلب مشتق، حيث أن تغير الطلب على صادرات دولة يلعب دورا هاما في الطلب على عملة دولة ، وحيث أن حجم الائتمان يلعب دورا هاما في استقرار مستويات الأسعار، فإن السياسة الائتمانية تؤثر تأثيرا ملحوظا في استقرار سعر صرف العملة الحقيقي.

- **تلبية المتطلبات المالية للنشاط الاقتصادي:** تعتبر من أهم أهداف السياسة الائتمانية حيث أنه من المفترض أن يقوم البنك المركزي بتلبية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق الائتمان و خصوصا في أوقات الرواج الاقتصادي الذي تحتاج فيه القطاعات الاقتصادية إلى مزيد من الائتمان.

- **التحكم في دائرة التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الر أسمالي، تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل الانتعاش و مرحلة الركود، و مما شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول و خصوصا مرحلة الركود التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي و معدلات التوظيف، يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق إنتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود و سياسة نقدية تقييدية في ذروة الرواج و التي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفعة.

- **تحقيق مستوى عال من الاستخدام:** هناك إجماع بين للاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، و يرد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في

الإنتاج والدخل و اضطرابات في العلاقات الاجتماعية، و من هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

- **تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:** يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، و يعتبر الاقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف الأولي و الرئيسي للسياسة النقدية، بينما تعتبر الأهداف الأخرى بمثابة أهداف ثانوية، إن تشجيع النمو الاقتصادي هو هدف ترنو إليه جميع الحكومات في الدول النامية و الصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة

و ملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعين في متوسط دخل الفرد الحقيقي، و تعمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد و رفع مستوى رفاهيتهم و تحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على مزيد من العملات الأجنبية و الحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.

- **تحسين ميزان المدفوعات:** يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية و المالية و التجارية مع بقية أقطار العالم، و يكون هذا الميزان في صالح القطر عندما تكون إستلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج و العكس صحيح، و تسعى جميع الأقطار، مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي و احتياطات من العملة الصعبة، فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن القطر يدفع أكثر مما ستلم بصورة جارية بالعملة الأجنبية، و لا يمكن تغطية هذا العجز إلا بسحب على احتياطاته النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجوداته أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح و الإعانات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة و الطويلة الآجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

- **المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية و المالية:** الأسواق التي تتعامل معها هذه المؤسسات(السوق المالي و السوق النقدي) و بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني، و يلاحظ أن هناك ترابطا واضحا و متداخلا بين أهداف السياسة النقدية، إلا أنه تمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية، وهذه الاتجاهات تنحصر في جانبين هما الادخار و الاستثمار.

ففيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى:

أ. جمع و تعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.

ب. رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

أما في جانب الاستثمار فهي تسعى إلى:

أ. زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي و التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل و الناتج القومي.

ب. توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي يتوجب تطويرها و زيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي، و في مقدمة هذه القطاعات القطاع الصناعي و الزراعي.[30]

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية.

لكي تحقق الدولة برامجها و تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة تستعمل العديد من السياسات الاقتصادية من بينها السياسة النقدية و السياسة المالية، و قد لآثار مشكل استخدام أي منهما جدلا كبيرا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة Milton Friedman و أنصار السياسة المالية بزعامة كينز، إلا أن هذا النقاش قد تجاوزه الزمن و تقرر أن كلا السياستين مهم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و أصبح النقاش الحديث كيف التنسيق بين السياستين حيث

[30] عبد الباسط مبروك شادي، مر جع سابق، ص 06– 10.

تؤثر السياسة المالية في سوق الإنتاج عن طريق أدواتها الرئيسية تتمثل في الضرائب و الإنفاق الحكومي، بينما يكون مجال تأثير السياسة النقدية هو سوق النقد وذلك عن طريق أدواتها الرئيسية المتمثلة في الإصدار النقدي(له أثر مباشر على عرض النقود القانونية)، عمليات السوق المفتوحة سعر إعادة الخصم و نسبة الاحتياطي القانوني[31]

و تعمل السياستين المالية و النقدية باستعمال أدواتهما عل التأثير على الطلب الكلي من خلال عدة قنوات، ففي حالة الإنفاق الحكومي تكون الزيادة الإنفاق المباشر من خلال التغيير في النفقات العمومية(G) و الذي يمثل تغييرا للناتج الداخلي الخام(PIB)، وفي حالة تخفيض معدلات الضرائب(T) تكون هناك زيادة في الإنفاق الكلي مصدرها الإنفاق الاستهلاكي نتيجة ارتفاع مستوى الدخل، أما في حالة تغيير العرض النقدي فهذا يؤدي إلى تغير معدل الفائدة(i)، هذا الأخير يؤثر على حجم الاستثمار[32].

و نظرا لمدى فاعلية السياستين و أثرهما العميق على الاقتصاد، فإن التنسيق بينهما يصبح ضروري، لأنهما يمكن أن تتعرضا مع بعضها بصورة تضعفهما معا، مما يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف، فمن الأفضل أن تكون السياستين النقدية و المالية تسيران في نفس الاتجاه و تكملان بعضهما نظرا لاختلاف بين طبيعة كل منهما و الذي يمكن حصره في[33]:

– عمليات السياسة المالية تكون واسعة النطاق من حيث حجمها و فيما يخص التأثير على الدخول، بينما تكون عمليات السياسة النقدية محدودة لأنها تركز بصورة أساسية على القطاع المالي و المصرفي، فعملية التنسيق بين هذين النوعين من العمليات يحقق فاعلية أكبر للسياسة الاقتصادية الكلية.

---

[31] سمير حسون" الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"،المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، لبنان **2004**، ص **112**.

[32] ضياء مجيد" اقتصاديات النقود و البنوك"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر **2005**، ص **199**.

[33] عبد المنعم سيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص **383**.

– تعتبر السياسة المالية بطيئة و متصلبة لأسباب قانونية و دستورية تتمثل في التصويت عليها من طرف البرلمان و هذا يأخذ وقت طويل نوعا ما، في حين تكون الإجراءات النقدية سريعة و مرنة نسبيا و يمكن تغييرها في وقت قصير و ذلك عن طريق إحداث تغييرات في معدل إعادة الخصم أسعار الفائدة أنسب الاحتياطي القانوني.

– تميل السياسة المالية بصفة خاصة إلى تشجيع التوسع الاقتصادي في حين قد تكون أقل قدرة على مواجهة موجات التضخم، أما السياسة النقدية فهي تؤدي دور فعال فيما يخص الاتجاهات التضخمية من خلال التأثير على الائتمان المصرفي.

و قد بينت التجارب الخاصة فيما يخص حالة الكساد الذي حصل سبعينات القرن الماضي في الدول الصناعية عدم كفاية إحدى السياستين لوحدهما في تحقيق الانتعاش و خروج من الأزمات، بل يجب المزج بين السياستين لتحقيق الأهداف المنشودة و ذلك طبعا من خلال أدواتها خاصة أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثالث: استقلالية البنك المركزي و فاعلية السياسة النقدية.

يمثل البنك المركزي الأداة الأساسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية باعتبار أن السياسة النقدية تمثل عنصرا أساسيا للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

المطلب الأول: البنك المركزي و استقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية.

الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي.

لم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك بل كان يحمل اسم الدولة القائم فيها وأحيانا اسم البنك الوطني أو الأهلي أو البنك الاحتياطي كما في الهند أو نظام الاحتياطي الفيدرالي كما في الولايات المتحدة الأمريكية، لقد حاول بعض الاقتصاديين تقديم تعريف لمفهوم البنك المركزي لكن تعدد هذه التعاريف

واختلافها يشير إلى صعوبة المهمة حيث يتم التركيز في كل تعريف على إحدى وظائف البنك المركزي دون سواها كما يتضح من التعريفات التالية[34]:

- عرفت Vera Smith المصارف المركزية بأنها "هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد" فهي هنا تؤكد على وظيفة إصدار النقد.
- بينما يرى A Day بأن البنك المركزي "هو الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" فهو هنا يركز على مهمة استقرار النظام المصرفي.

يمكن أن يعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة نقدية عامة يحتل قمة الجهاز المصرفي وهو الهيئة التي تتناول مهمة إصدار النقود القانونية ويوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، مما يترتب على السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي ويسند البنك المركزي في عمله على نظم اقتصادية وأحوال مصرفية وظروف سياسية واجتماعية لابد لها أن تترك أثرها على طبيعة وظائفه وماهية أهدافه ونوع وسائله ويجب أن يكون البنك المركزي مملوكا للدولة وفي البلدان التي يكون غير ذلك فإن الدولة تخضع لرقابتها.

الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي.

يتمتع البنك المركزي بالخصائص التالية[35]:

- يحتل مركز الصدارة و قمة الجهاز المصرفي: بما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية و غير التجارية و بما له القدرة على خلق و تدمير النقود القانونية دون سواء.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية و العكس بالعكس أي قادر على خلق نقود قانونية و المهيمن على شؤون النقد و الائتمان(التسليف)في الاقتصاد الوطني فهو ليس مؤسسة نقدية عادية.

---

[34] يسرى مهدي السامرائي، و زكريا مطلك الوري" المصرفية المركزية و السياسة النقدية"، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس 1999،ص28.

[35] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 230.

- ينفرد دون غيره من المصارف في كونه مؤسسة عامة تنظم النشاط المصرفي و تشرف عليه و تشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، و تنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل و التوجيه و المراقبة.

- لا يتوخى البنك المركزي الربح من خلال عملياته، فهدف البنك المركزي يجب أن يكون المصلحة العامة و تنظيم النشاط النقدي و المصرفي و الاقتصادي و لذلك فالبنك المركزي مملوك غالبا من قبل الدولة.

الفرع الثالث: وظائف البنك المركزي.

تتمثل وظائف البنك المركزي في[36]:

- **إصدار النقود القانونية**: يرتبط حق إصدار النقود القانونية بنشأة البنوك المركزية، هذه الأخيرة التي عرفت حتى بداية القرن العشرين باسم بنوك الإصدار، وتعطي الدولة حق إصدار الأوراق القانونية إلى البنك المركزي بعد التشاور مع الحكومة بتحديد حجم الإصدار النقدي بحيث يتناسب هذا الحجم بحاجة المعاملات وقدرة الجهاز الإنتاجي من أجل استقرار وثبات الأسعار والمحافظة على القوة الشرائية للعملة المحلية وعلى حقوق الحائزين للوحدات النقدية.

- **بنك الحكومة و مستشارها المالي**: منذ أن حصلت البنوك المركزية على امتياز إصدار النقود القانونية فقد قامت بدور بنك الحكومة ومستشارها المالي، حيث يقدم البنك خدمات للحكومة تتمثل في ما يلي:

- ✓ منح قروض للحكومة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بسندات والأدوات التي تقدمها الحكومة.
- ✓ المساهمة في وضع السياسة المالية للدولة وتنفيذها عن طريق الإشراف والتوجيه في عمليات المصارف.
- ✓ تسديد قيمة القروض ودفع الفوائد نيابة عن الحكومة.
- ✓ الاحتفاظ بحسابات المصالح والمؤسسات الحكومية حيث تودع الحكومة أموالها لديه وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه.
- ✓ يتولى البنك المركزي معاملات الحكومة مع الخارج فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المعقود مع الخارج ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية ويتم عن طريق التحويلات إلى الخارج.

---

[36] عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 230.

- **البنك المركزي" بنك البنوك"**: إن تواجد البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي يولد علاقة خاصة بينه وبين البنوك التجارية تتلخص في مجموعة من الالتزامات والحقوق المتبادلة بحيث:

✓ تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي، يعادل نسبة معينة من التزاماتها التي يحددها البنك بإرادته بقصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك.

✓ يلتزم البنك المركزي أدبيا وفنيا بتقديم وحدات النقد القانونية اللازمة لتحقيق السيولة لمواجهة المصارف في خلق نقود الودائع.

✓ البنك المركزي مكلف بالإشراف الإداري والفني على البنوك التجارية، كما يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية من أجل تسوية الديون والحقوق عن طريق ما يسمى بالمقاصة.

المطلب الثاني: استقلالية البنك المركزي.

الفرع الأول: مفهوم الاستقلالية.

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي و الإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية، فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال التنظيم و الإدارة و السلامة المالية لمؤسساته، و كفاءة البنية الأساسية لأسواقه، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي.

- تتمثل استقلالية البنك المركزي في[37]: عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى و إن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية و تضمن له استقلالية عنها.

---

[37] زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي" أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان **2003**، ص **284**.

- يذكر رئيس البندز بنك الألماني بأن استقلالية البنك المركزي تعني[38]:" استقلالية التعليمات و الأوامر عن الحكومة و البرلمان (استقلالية مؤسسية)، إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل و الحرية السياسية و الاقتصادية في استخدام هذه الأدوات(استقلالية الأدوات)، تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي (استقلالية الشخصية)

- و تعني استقلالية البنك المركزي[39]: استقلالية هذا البنك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، و بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة، و هو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم كما أن استقلالية البنك المركزي ترتبط بطبيعة السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، و عندما تكلف بأهداف أخرى فإن دلك يحد من استقلاليتها لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن يعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي.

فلكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع أنواع[40]:

- **الاستقلال الإشرافي**: يكون حاسم في إنفاذ القواعد و فرض الجزاءات و إدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، و هو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما أن دفع مرتبات ملائمة يساعد البنوك المركزية على جذب الموظفين الأكفاء و الاحتفاظ بهم و يحبط قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح و سحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة لها.

- **الاستقلال المؤسسي** : يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين و فصل كبار الموظفين و تحديد هيكل التنظيم و الإدارة في البنك المركزي و أدوار و مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة و الشفافية في عملية اتخاذ القرار.

---

[38] بحوصي مجذوب" استقلالية البنك المركزي بين قانون **10/90** و الأمر **11/03**"، مداخلة بالمركز الجامعي بيشار، اليوم غير مذكور www.jadoub2000@yahoo.fr ، ص **05**.

[39] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص **93-94**.

[40] بحوصي مجدوب، مرجع سابق، ص**06**.

- **استقلال الموازنة:** مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير و تعيين الموظفين و تدريبهم و ما يحتاجه لدفع مكافآتهم.

و منه فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية و بالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات و التقارير المالية و النقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية و في تطبيقها.

الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي.

تستخدم عدة مؤشرات لقياس درجة استقلالية البنك المركزي تدور حول المعايير التالي[41]:

1. طول مدة تعيين المحافظ و مدى قابليتها للتجديد.
2. الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك و الحكومة و البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة).
3. إمكانية إقصاء المحافظ.
4. مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى و الجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
5. مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
6. الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
7. مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
8. أهداف البنك المركزي(هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة).
9. مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة(للحكومة).
10. طبيعة القروض إلى يمكن منحها و شروطها .

---

[41] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 96-97.

11. حدود الإقراض الممكن منحه و شروطه.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية.

إن فعالية السياسة النقدية تنحصر في مدى إمكانية استخدام أدواتها في تحقيق الغرض السياسي من استخدام هذه الأدوات، وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية و النقدية غير المرغوب فيها، كذلك ترتبط هذه الفعالية بمدى التوفيق في الملائمة بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة وأدوات السياسة المالية من جهة أخرى.

الفرع الأول: العوامل التي تزيد من فاعلية السياسة النقدية.

هناك عدد من العوامل تستند إليها السياسة النقدية و التي تزيد من فعاليتها و أهم هذه العوامل هي كالتالي [42]:

- أن تهدف السياسة النقدية التأثير على الحجم المتاح من الائتمان، وعلى تكلفته وشروط منحه وليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال من أجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- أن تكون السياسة النقدية مباشرة و دقيقة و سهلة الفهم وغير مفصلة.
- أن لا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.
- أن تكون السياسة النقدية فورية وأن يتم تطبيق القاعدة الإجراء النقدي المناسب في الوقت المناسب.
- يتبع تدخل المصرف المركزي حالا ودون إبطاء أن يغير المصرف المركزي سياسته حالما تتغير الظروف و الأوضاع الاقتصادية و النقدية.

الفرع الثاني: فعالية الأدوات الغير مباشرة.

تعتمد فعالية السياسة النقدية بشكل عام على مدى فعالية أدواتها التي تتأثر بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ومدى تدخل الحكومة في النشاطات المصرفية المختلفة.

---

[42] محمد مروان السمان و آخرون" التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي "، مكتبة دار الثقافة الطبعة الثانية، عمان 1998، ص 269–270.

- **فعالية سياسة سعر إعادة الخصم**[43]: ليس المقصود من سياسة سعر الخصم التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها فحسب بل التأثير أيضا في اتجاهات السوق النقدية ككل وخاصة فيما يتعلق منها بأسعار الفائدة السائدة أي ائتمان اقتراض رؤوس الأموال للمدة القصيرة، و فعالية هذه السياسة بصفة عامة تستدعي أن لا تكون هناك مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في السوق النقدية ذاتها أو في الأسواق الجانبية بخلاف البنك المركزي فإذا فرض وكان لدى المشروعات المختلفة الاحتياطات النقدية السائلة المخصصة لتمويل الذاتي أو وردت في الاقتصاد القومي رؤوس أموال أجنبية قادمة من الخارج بغرض التوظيف والحصول على العائد المرتفع فإن سعر إعادة الخصم لا يؤثر في مقدرة السوق النقدية على تقديم الأصول النقدية السائلة وعلى زيادة حجم الائتمان، وحتى بالنسبة للبنوك التجارية كوحدات مستقلة فالاتجاه إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية يفترض الحاجة إلى تمويل و نقص السيولة اللازمة لها فقد تتمتع البنوك التجارية بسيولة مرتفعة وتستطيع مواردها الذاتية أن تغطي القروض الممنوحة، ومن مظاهر التناقض في هذا المجال، أن رفع سعر الفائدة يزيد من إيداعات الأفراد و المشروعات للحصول على عائد مرتفع مما يزيد من سيولة البنوك التجارية ويرفع مقدرتها على إعطاء القروض وخلق الائتمان دون الاعتماد على البنك المركزي، فبمجرد رفع سعر إعادة الخصم من جانب البنك المركزي ليس كافيا لأن يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان و التوسع في القروض بحجة نفقات القروض حتى ولو كانت هذه البنوك تنقصها السيولة فهي تلجأ بالرغم من ذلك إلى البنك المركزي لخصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات حتى ولو تحملت تكاليف أكبر ما دام يمكنها أن تمتص الزيادة في سعر الخصم من التكلفة الكلية للدين(سعر الفائدة، نفقات الدين الإدارية)، بحيث تضل أرباحها ثابتة ويتحمل الزيادة في الواقع العميل الراغب في الحصول على القرض، ويؤكد ذلك أن الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير البنكي (العملاء و المشروعات)، لا يتأثر بزيادة نفقة الدين باعتبار أن هذه النفقة تمثل جزء ضئيلا من نفقة الإنتاج ككل ما دام يستطيع أن يعوض هذه الزيادة عن طريق رفع قيمة السلع التي ينتجها ، ولا يجب أن تتوقع من جهة أخرى أن خفض سعر الخصم

---

[43] مصطفى رشدي شيحة" النقود و المصارف و الائتمان"، دار الجامعية الإسكندرية 1999، ص142-145.

وبالتالي أسعار الفائدة السائدة في السوق النقدية من شأنه أن يدفع المشروعات إلى الطلب على القروض من البنوك التجارية وأن يدفع الأخيرة لخلق الائتمان وطلب السيولة من البنك المركزي، وخلاصة القول أن سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم الائتمان، واتجاهات السوق النقدية وغالبا ما تراعي البنوك التجارية الأهداف التي دفعت البنك المركزي إلى تحديد سعر معين للخصم ولكنها وسيلة ناقصة وتحتاج إلى عدة أساليب مكملة، إلا أنه يبقى لسياسة سعر الخصم تأثير معنوي على البنوك التجارية، ويمثل مؤشر لإتباع هذه المصارف اتجاها انكماشيا أو توسعيا في نشاطها الائتماني، واستثمارها المصرفي.

- **فعالية سياسة السوق المفتوحة:** تتحدد فعالية السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح، بل أن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق من الشمول والسعة[44]، فإذا كانت سوق المال ضيقة كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة اقتصاديا، فإن قيام البنك المركزي في هذه البلاد بعمليات البيع والشراء على نطاق كبير يخلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك وزعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق[45]، وهنا يتعين الإشارة إلى أن عمليات السوق المفتوحة لا تعتبر أداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان لكنها أداة أو وسيلة مساعدة في هذا الصدد وتعتبر محدودية النجاح في كافة أوجه الدورة الاقتصادية ففي حالة الركود تحجم عادة البنوك التجارية عن استخدام ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة نقدية ذلك لأن الزيادة في قيمة الائتمان لا تتوقف فقط على عرض الأرصدة المتاحة للائتمان، بل يتوقف كذلك على رغبة الجمهور من العملاء في طلب الائتمان، وعلى توقعاتهم من الأرباح المستقبلية لاسيما في حالة الكساد حيث يسود التشاؤم من مستقبل الأوضاع الاقتصادية بل إن رغبة البنوك التجارية في تقديم الائتمان في مثل هذه الظروف قد تكون ضعيفة للغاية وعدم التأكد الذي يحيط مستقبل تلك القروض ومن هنا لا تحقق هذه السياسة هدف تنشيط الائتمان في ظروف الكساد، أما في حالة الرواج الاقتصادي وحتى مع عرض البنك المركزي لأوراق مالية للبيع في حالة الرواج فإن البنوك التجارية قد

---

[44] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 154.

[45] صبحي تادريسة قريصة، مرجع سابق، ص 166.

لا تدخل مشترية إذا ما أحست أنه سيقلل من قدرتها على منح الائتمان ومن ثم فقدانها لفرصة تحقيق المزيد من الأرباح و من هنا قد لا تحقق عمليات السوق المفتوحة أهدافها في الحد من الائتمان في ظروف الرواج[46]، و تعتبر هذه الأداة أكثر فعالية في الدول المتقدمة لأن نجاحها يعتمد على مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمه ومدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة[47].

- **فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري:** هذه الوسيلة لاشك أنها تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا في سيولة البنوك التجارية هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها، غير أن التأثير في السيولة لكي تحدد البنوك التجارية على خلق الائتمان يكون جزئيا لأن هذه النسبة من الاحتياطي تشهد تغيرا لعدة مرات في فترة قصيرة بحسب ما إذا كان البنك المركزي يسعى إلى إعادة التوازن في السوق النقدية أم لا لمواجهة تقلبات الاقتصاد القومي ككل و بالتالي فإن تغير معدل الاحتياطي الإجباري ما هو إلا خلق تقلبات في السوق النقدية هذه التقلبات قد تحدث تعادلا في المدى القصير إلا أنها تخلق آثارا عكسية في المدى الطويل، وتحدث تغيرات في ميزانية البنوك التجارية أثناء إعداد ميزانيتها وتوقعاتها لكمية ودائعها وأوجه الإنفاق المختلفة[48]، ويمكننا القول أن هذه السياسة تكون أكثر فعالية في مكافحة التضخم عنها في تنشيط الحياة الاقتصادية وهنا تشترك هذه الوسيلة مع الوسائل (الأدوات) النقدية الأخرى، ففي أوقات الركود الاقتصادي قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي النقدي مجرد زيادة في فائض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية أما في أوقات التضخم فهي تصنع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع في الائتمان، وعموما تتوقف فعالية رفع نسبة الاحتياطي على ما لدى البنوك من فائض في احتياطاتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى[49].

---

[46] محمد كمال خليل الحمزاوي" اقتصاديات الائتمان المصرفي"، دار النشر غير مذكورة، مصر 2000، ص 196–170.

[47] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 91.

[48] مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 152–153.

[49] صبحي تادريسة قريصة، مرجع سابق، ص 167.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقود والتحكم فيها لتحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية، و ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عدة كتحقيق نمو في الاقتصاد وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي كذلك تطوير المؤسسات المصرفية و المالية، وتسريع عملية التنمية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقضاء على البطالة.

وفعالية السياسة النقدية تستوجب توفر الشروط المناسبة و الملائمة، كتوفر أسواق مالية ونقدية واسعة و تبرز أكثر في تحقيقها للتوازن الاقتصادي و مواجهة الضغوط التضخمية على عكس السياسة المالية و التي تكون أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي و سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى البطالة و الحلول المقترحة لمعالجتها.

الفصل الثاني:

البطالة

مقدمة الفصل:

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، و قد عرف الاقتصاد عديدًا من أنواع البطالة التي غالبا ما تتزايد حجمها و معدلاتها عبر الزمن و تكمن الخطورة في زيادة كل من حجم البطالة و معدلها و آثارها السلبية على الناتج القومي، حيث عجزت كثير من الدول حل هذه المشكلة التي تختلف حدتها في البلدان النامية أكثر مما هي عليه الدول المتقدمة و تعتبر البطالة هدف من الأهداف التي تسعى إلى القضاء عليها السياسة النقدية.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم البطالة و إلى الحلول المقترحة لمعالجتها.

المبحث الأول: ماهية البطالة.

وجدت البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات ولا يكاد أي مجتمع من المجتمعات يخلُو من مواجهة هذه الظاهرة و إن مفهوم البطالة وارتباطه بمفهوم التوظيف يمثل أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي الكلي، ويعرف اصطلاح البطالة بشكل عام بأنه وضع لا يستخدم فيه الموارد الاقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع و الخدمات لكن عندما يستعمل الاقتصاديون مصطلح البطالة فإنهم يقتصرونه على عدم استخدام مصدر إنتاجي واحد وهو قوة العمل الإنساني أي عدم تشغيل خدمات عنصر العمل ويرجع اهتمامهم بخدمات عنصر العمل إلى أنها أهم الموارد الإنتاجية في المجتمع و إن الدخل الناتج من العمل يمثل الجزء الأكبر من الدخل القومي.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي.

تعددت النظريات المفسرة لظاهرة البطالة، لكنها اتفقت على تصنيفها ضمن خانة أخطر الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تمس المجتمعات و من أهم النظريات:

الفرع الأول: تفسير الكلاسيك للبطالة.

إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل، حيث يرى المفكرون الكلاسيكيون أن النمو السكاني و تراكم رأس المال و نمو طاقاته الإنتاجية له تأثير بالغ على البطالة و ترتكز هذه النظرية في تحليلها على:

1) فرضيات النظرية الكلاسيكية[50]:

✓ سيادية الظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق.

✓ مرونة الأجور و الأسعار.

✓ سيادة الظروف التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.

يمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيكين حسب الشكل الآتي:

الشكل رقم (02):توازن سوق العمل عند المدرسة الكلاسيكية.

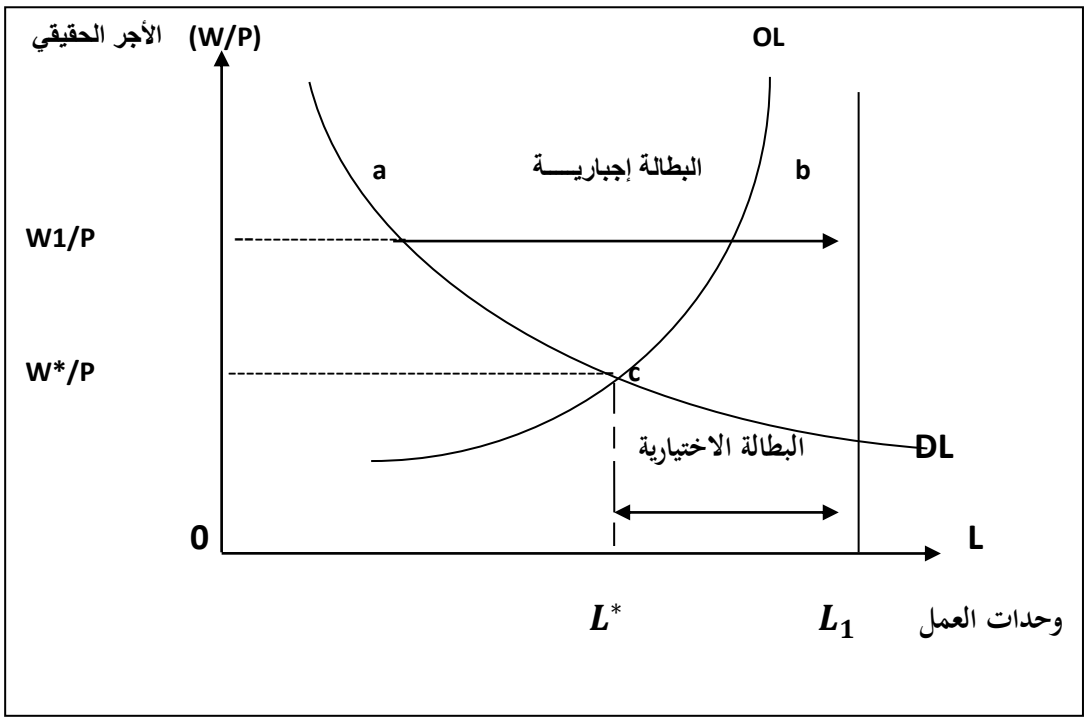

المصدر: بن عاشور ليلى، مرجع سابق، ص06.

حيث تمثل كل من:

OL: عرض العمل.

[50] بن عاشور ليلى "محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة من طرف صندوق الوطني لتأمين على البطالة"دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العصمة""، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2008-2009 ، ص 05-09.

DL: طلب العمل.

W*/P : الأجر الحقيقي عند التوازن.

2) التفسير الاقتصادي للبطالة حسب النظرية الكلاسيكية.

يحدث التوازن في سوق العمل عندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل و الكمية المعروضة منه، و الممثل في الشكل ب (c) و لذا فإن التشغيل يحدث عند O°L، حيث تعبر هذه المسافة عن الأشخاص القادرين على العمل و الراغبين فيه عند أجر التوازن المتمثل في w*/p أما البعد L_1L^* فهو يشير إلى الأشخاص القادرين على العمل و الغير الراغبين فيه عند أجر التوازن، إذن فهي تعتبر بطالة اختيارية.

إن حركة أجر التوازن(W*/P) عن مستواه الأصلي يؤدي إلى حدوث اختلال في سوق العمل، فارتفاع الأجر الحقيقي عن الأجر التوازن يؤدي إلى حدوث فائض في عرض داخل سوق "أي ظهور بطالة إجبارية متمثلة في المسافة(ab)، غير أن هذه البطالة سرعان ما تختفي بسبب مرونة الأسعار فالتنافس ما بين العمال يولد تخفيض الأجور مما يؤدي حتما إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، و تنقص الكمية المعروضة منه إلى أن يعود التوازن في سوق العمل عند النقطة (c)، و بالمقابل إذا كان الأجر الحقيقي أقل من الأجر التوازن (w*/p) فإن البطالة الإجبارية ستختفي في السوق بسبب مرونة الأجور و الأسعار.

إذن فالنظرية الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية بسبب مرونة الأسعار و الأجور ووجودها يبقى مؤقتا، لكنها تقر بوجود بطالة اختيارية تظهر بشكل رفض العاطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، و كذلك البطالة الاحتكاكية التي تظهر بشكل انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، و يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال، و بالتالي ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة.

الفرع الثاني: تفسير الكينزيون للبطالة.

لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر[51]: أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، و أن حجم استخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي و الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار، إذ أن الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية و ليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية، إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار و التوزيع، من ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال و بالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق، و عليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيمايلي:

لقد لاحظ كينز أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدّا و أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، و من أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب و الذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية و طلب على السلع الاستثمارية، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(03): الفجوة الانكماشية في الاقتصاد.

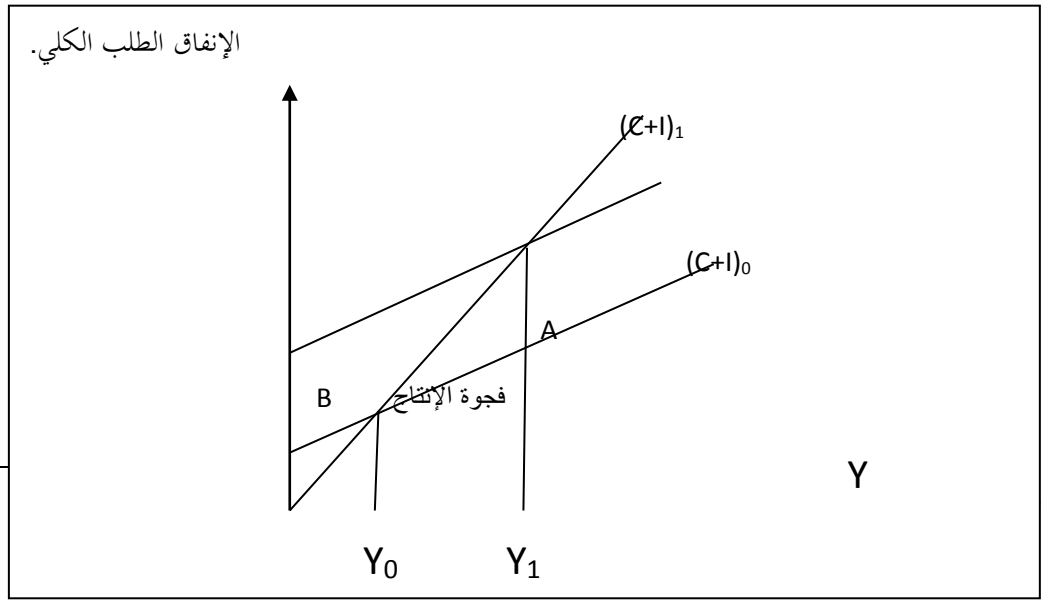

[51] مدني بن

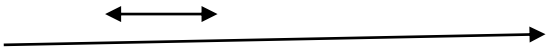

المصدر: عمر صخري"التحليل الاقتصاد الكلي"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2005.

يبين الشكل أعلاه أنه إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة، و يبلغ $(C+I)_0$ مثلا فإن الدخل الوطني (الناتج الوطنيY_0) سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن(Y_1)، و الناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع و ستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج تقدر ب (Y_1-Y_0)، و بالتالي تظهر الفجوة الانكماشية تقدر بالمسافة(AB)، والفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد، و يتحدد المستوى التوازني للتوظيف عن النقطة "الطلب الفعال"، حيث أكد كينز على أنه يمكن الوصول فقط إلى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلب الكلي، و ركز تحليله على افتراض أن هناك إمكانية لانتقال دالة الطلب الكلي في الأجل القصير، بينما هذا الإمكان غير قائم بالنسبة للعرض الكلي، و مع ذلك و في ظل ظروف الثورة العلمية التكنولوجية يبدو الإمكان قائما لنقل دالة العرض الكلي في الأجل القصير[52].

مما سبق نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل، فضلا على أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن التوظيف الكامل و من ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و هو حالة أكثر واقعية لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية.

الفرع الثالث: النظريات الحديثة.

---

[52] زكي رمزي" الاقتصاد السياسي"،دار النشر و الطبع، الكويت **1997**، ص**319**.

لقد ظهرت عديد من النظريات الحديثة من بينها[53]:

1. نظرية البحث عن العمل: جاءت هذه النظرية نتيجة محاولة استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية و تحليلها لأن هذه النظرية تؤكد صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات و تتسم عملية البحث عن هذه الأخيرة بسمتين أساسيتين:

- ✓ هي عملية مكلفة ماديا لكل من العمل و المؤسسات.
- ✓ هي عملية تحتاج إلى وقت طويل، و إلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات.

تستند هذه النظرية إلى هتين السمتين لتفسير الكم الهائل من المتعطلين، مع وجود فرص عمل شاغرة عائدة إلى قصور المعلومات و عدم توفرها بدرجة كافية في سوق العمل.

2. نظرية الاختلال: تقوم هذه النظرية على رفض فرضية مرونة الأجور و الأسعار، و التي هي أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل، و وفقا لهذه النظرية فإن الأجور و الأسعار تتميز بالجمود في الأجل القصير مما يؤدي إلى إحداث عدم التوازن و ظهور البطالة في سوق العمل، و وجه الشبه بين هذه النظرية و النظرية التقليدية لسوق العمل في كونها تعترفان بنوعين من البطالة الإجبارية و الاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في الاعتراف بالنظرية الاختلال (إمكانية ظهور البطالة الإجبارية)، ومن تم فإن نظرية الاختلال تتوافق مع النظرية الكينزية أما الجديد فيها فهو استخدام الإطار التحليلي نفسه في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية و البطالة الكينزية.

3. نظرية تجزئة سوق العمل: تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة، و في الوقت ذاته يوجد عجز في قطاعات أخرى بافتراضها وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار الذي يتمتع بها سوق العمل و هما السوق الرئيسي و السوق

---

[53] **بن جيمة عمر" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أفراد و حكومة شركات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011، ص 70-72.**

الثانوي، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق، و لا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد و الوظائف لكل منهما.

أ. **السوق الرئيسي**: هو سوق المنشآت الكبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة لرأس المال بجانب العمالة على درجة عالية من المهارة، و من تم يتميز هذا السوق بعرض عمل أفضل و أجور أعلى، و تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار.

ب. **السوق الثانوي**: هو سوق المنشآت الصغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، و يتسم هذا السوق بانخفاض الأجور و وجود ظروف غير مواتية للعمل فضلا عن فرضه لدرجة أكبر من التقلبات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي، حيث يكون العمال أكثر عرضة للبطالة.

المطلب الثاني: تعريف البطالة.

البطالة هي الرغبة في العمل و القدرة عليه مع عدم وجوده لقد اختلف تعريفها ومن بين أهم التعاريف مايلي:

- ✓ يعرف العاطل عن العمل (UNEMPLOYED) [54]:بأنه كل شخص راغب في العمل و قادر عليه و باحث عنه و لم يجده.
- ✓ و تعرف على أنها:[55]" الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة".
- ✓ يمكن أن تعرف البطالة على أنها[56]:" عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنيا، أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال و سواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية".
- ✓ تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم[57]: الأشخاص الذين هم في سن العمل و القادرين عليه الباحثون عليه و يقبلونه عند الأجر السائد لكنهم لا يجدونه.

---

[54] مدحت القريشي" اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان **2007**، ص **25**.

[55] أحمد الأشقر" الاقتصاد الكلي"،دار الولية العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان **2002**، ص **298**.

[56] أسامة السيد عبد السميع" مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر **2008**، ص **9**.

[57] سميرة العابد، زهية عباز"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموح"، مقال في مجلة الباحث العدد **2012/11**، ص **75**.

✓ ومن المفهوم العلمي للبطالة تعرف[58]:" أنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، و من تم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه".

– إن البطالة هي"كل مواطن في سن العمل و يرغب فيه و لا يجده"، ومن هذا التعريف نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الفرد عاطلا عن العمل وهي[59]:

- ✓ العمالة المحبطة تتمثل في الأشخاص الراغبين في العمل و لكنهم فشلوا في العثور عليه فكفوا البحث عنه.
- ✓ العمالة التي تعمل لبعض الوقت و هم من لا يستطيعون إيجاد عمل كل وقت حتى لو أرادوا ذلك.
- ✓ العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات الدخول المنخفضة.
- ✓ الأطفال و المرضى و العجزة و كبار السن و اللذين أحيلوا إلى التقاعد.
- ✓ الأشخاص القادرون على العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الأشخاص الذين بصدد تنمية مهارتهم.

و من هذا يتضح أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن العمل يعد في دائرة العاطلين.ومن خلال الشكل نوضح أكثر:

---

[58] علي عبد الوهاب نجا" مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"، دار جامعية الإسكندرية، مصر **20058**، ص **8**.

[59] محمد حسين عبد القوي" البطالة المشكلة و العلاج"، مركز الإعلام الأمني وزراة الداخلية الملكية للشرطة مملكة البحرين، ص **03**.

الشكل رقم(04): توضيح العاطلون عن العمل

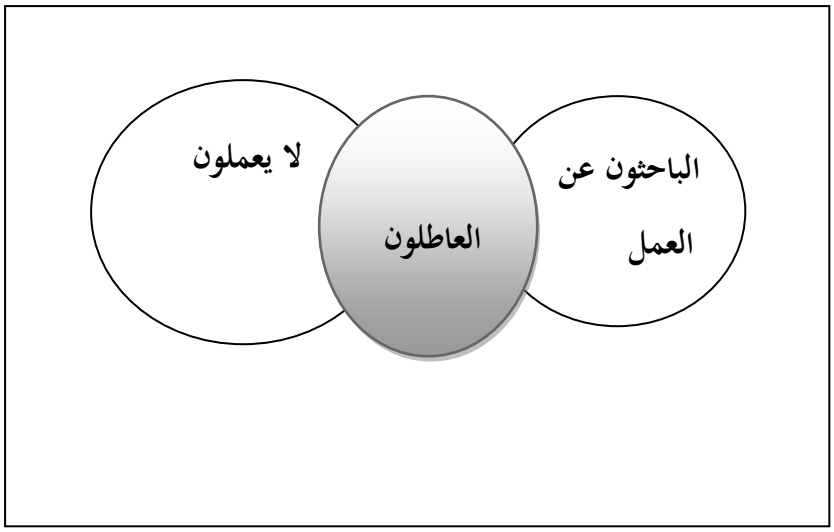

المصدر: عياد سعيد حسين"البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها– وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4العدد8 السنة 2012، ص 83.

المطلب الثالث: أنواع البطالة.

لقد تنوعت و تعددت أنواع البطالة و يمكن إجمالها فيما يلي:

1. البطالة الدورية: [60] هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش و الركود أو الكساد و يتم تفسير أسبابها استنادا إلى انخفاض الطلب الكلي و الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، و من ثم انخفاض درجة استخدام و تنخفض البطالة في حالة الانتعاش و الازدهار، حيث تزداد و تتسع النشاطات الاقتصادية، و يزداد إنتاجها و يزداد الاستخدام، لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، و هي عادة تظهر في الدول المتقدمة، قد تتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية متمثلة في السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الكلي و لتشجيع الاستثمار و الصادرات، و زيادة الاستهلاك و الإنفاق الحكومي و خفض الواردات و الضرائب.

---

[60] **عقون سليم"قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف 2009–2010، ص08.**

2. البطالة الاحتكاكية:[61]هناك بعض عاطلين عن العمل لكونهم لم يتمكنوا بصورة مؤقتة من العثور على العمل يلاءم كفاءاتهم، و لكن عندهم خبرات عمل تجعلهم يتوقعون الحصول على العمل بسرعة، و ربما يكونوا على معرفة بأن هناك عملا معينا سيتوفر قريبا و هم ينتظرونه، و يطلق على هذا النوع من البطالة "البطالة الاحتكاكية"، السبب في ظهور هذا النوع من البطالة هو أن الفرد أثناء فترة الانتقال يقوم بتسجيل نفسه في مكاتب العمل بصفته في حالة بطالة،[62]تتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أي كان مستوى نموها و مهما اختلفت طبيعتها، لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية كما أن تدفق المعلومات لا يتم بصورة المثلى و لأن بحث العمال عن الوظائف و بحث أصحاب الأعمال عن العمال عادة ما يأخذ بعض الوقت.

3. البطالة الهيكلية[63]: تعرف على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة، و تقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج و تقدمها قد يؤدي إلى استغناء عن بعض أفراد القوة العاملة بحيث أن الفصل بين الأمرين أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاشتغال الأفراد في البحث عن الانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث تجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير الهيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من تعطل أمرا طويل المدى نسبيا.

توجد أنواع أخرى للبطالة من بينها[64]:

1. البطالة المقنعة: و هي حالة العمالة الناقصة نوعا وكما، فمن ناحية الكم هي حالة اشتغال الفرد أسبوعيا عددا من الساعات أقل من عدد الساعات الاعتيادي كما هو الحال في موظفي عدد من الدوائر الحكومية الذين لا

---

[61] إبراهيم طلعت" البطالة و الجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2009، ص 119–120.

[62] نعمة الله نجيب إبراهيم"نظرية اقتصاديات العمل "، دار الجمعية للطباعة و النشر، مصر 1997، ص 167–168.

[63] بن فايزة نوال" إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990–2005"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008–2009، ص06.

[64] خليلي أحمد، هاشمي بريقل" واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة فيالقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة اليوم غير مذكور،ص 07.

يتقاضون في العمل الفعلي أكثر من أربع ساعات يوميا، أما من حيث النوع في اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، وهو ما يقبل به خريجي الجامعات(العمل على سيارة أجرة بانتظار عمل أحسن).

2. **البطالة السافرة:** حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية.

3. **البطالة الاختيارية:** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

4. **البطالة الإجبارية:** هي حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد فهذه الحالة نكون أمام بطالة إجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري، و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد كما أن البطالة الإجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

5. **البطالة الموسمية:** هذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية.

6. البطالة الإقليمية[65]: إذا تعرضت أحد الصناعات المهمة المتمركزة في إقليم إلى تدهور أو إغلاق أحد المنظمات الاقتصادية في إقليم معين لأسباب اقتصادية يؤدي إلى ظهور بطالة و هي إقليمية و هيكلية حيث توجد فرص وظيفية و لكن في إقليم آخر.

7. البطالة الفقر: هي البطالة الناشئة بسبب النقص في التنمية (النقص في تنمية رأس المال بشقيه البشري و المادي أو نقص العلاقة الإنتاجية بصفة عامة) إن أفرادها لا يجدون في محيطهم فرص العمل الثابت و المستمر.

8. البطالة السلوكية: و هو عدم الانخراط في الوظائف الدنيا خوفا من نظرة المجتمع.

9. البطالة المستوردة: و هي مزاحمة الوافدين على الوظائف و ترك أبناء البلد بدون عمل.

المبحث الثاني: قياس حجم البطالة أسبابها و تأثيراتها.

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالضرورة قياسها لبيان حجم مشكلة أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، و كذا الأسباب المؤدية لها و الآثار المترتبة عليها.

المطلب الأول: قياس حجم البطالة.

يقاس حجم البطالة بنسبة قوة العمل غير الموظفة أي مجموع عدد المتعطلين بالنسبة إلى مجموع السكان في سن العمل إذ يوجد مقياسين لقياس البطالة هما[66]:

الفرع الأول: المقياس الرسمي للبطالة.

يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي:

---

[65] **هلال سومة، موسوس عفاف " دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000–2012"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية وبنوك،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة 2014–2015، ص 10.**

[66] **علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 10–14.**

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة أي أن: **قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة.**

على الرغم من بساطة هذا المقياس و اتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر المقاييس انتشارا في سوق العمل.

الفرع الثاني: المقياس العلمي للبطالة.

من خلال هذا المقياس العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، يتم حساب البطالة حسب هذا القانون التالي:

معدل البطالة = 1– (الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة)

تعرف الإنتاجية المتوسطة المحتملة على أنها أعلى متوسطة للإنتاجية في ما بين القطاعات المجتمع.

متوسط الإنتاجية هو الذي يتم تحقيقه فعلا.

المطلب الثاني: أسباب البطالة.

تظهر البطالة بدرجات أو معدلات متفاوتة من بلد إلى آخر و ذلك حسب خصوصية و طبيعة الاقتصاد للبلد و يعود ظهورها إلى الأسباب التالية[67]:

---

[67] **وفاء دويسي" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية" دراسة مقارنة بين تونس و الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012–2013، ص 03–04.**

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني: إن ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج يؤدي إلى زيادة معدل البطالة فالنمو السكاني يجب أن يرافقه نموا اقتصاديا مماثلا، و إن هذا المشكل تعاني منه أغلبية البلدان النامية.

2. الكساد الاقتصادي: هو عن مرحلة من مراحل الأزمة الرأسمالية الناتجة عن عدم كفاية الطلب الفعال، الذي من مظاهره الازدياد الإكراهي للبطالة بسبب تراجع الإنتاج و الإفلاس الشامل للمنشآت الناتج عن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وعليه التسريح الجماعي للعمال.

3. تأثير التعليم و مستوياته في سوق العمل: عدم التوافق بين احتياجات سوق العمل و مخرجات المؤسسات التعليمية و محتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل و هو ما يعرف بمستوى التأهيل.

4. محدودية حجم القطاع الخاص: عدم قدرته على تحقيق فرص العمل الكافية للباحثين عن العمل في المنطقة إذ تشكل القيود المباشرة والغير المباشرة المفروضة على الاستثمار و عدم توافر البيئة الاقتصادية و السياسية المناسبة و سيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع و قيامه بدور الفعال في دفع عجلة التنمية و توفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.

المطلب الثالث:تأثيرات البطالة.

قد يتساءل البعض لماذا تهتم الحكومات بمحاربة البطالة و تتحمل أعباء العاطلين عن العمل و تخصص لهم مساعدات لإعانتهم و إعانة عائلاتهم؟ الجواب على ذلك يتلخص في خطورة هذه الظاهرة و آثارها الوخيمة حيث تنجم عن هذه الظاهرة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية فمن بينها[68]:

الآثار الاقتصادية:

[68] **مقراني حميد" أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر 1988–2012"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2014–2015، ص 83–84.**

– الهدر في الموارد الإنتاجية: و يقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالا كاملا، وهذه الحالة متى ما حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء و لذلك فهي تمثل خسارة مادية للمجتمع و هدر في الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

– انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد.

الآثار الاجتماعية:

– ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل حيث أثبتت الدراسات العلمية و الإحصائية أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع و كما هو معروف فإن للجريمة نتائج سلبية و تكلفة باهظة يتحملها أفراد المجتمع فمعالجتها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم و نتائجها تتحمل حدوث خسائر في الأرواح و الأموال.

– لوحظ خاصة في فترات البطالة التي تستغرق مدة أطول أن لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية من جهة و سببا من أسباب ارتكاب الجرائم من جهة أخرى.

– ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العاطلين التي تؤدي إلى العنف العائلي و الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية كالتفكك الأسري و تشرد الأطفال و انحلال الأخلاق.

– زعزعة الأمن السياسي و من ثم الاقتصادي بسبب المظاهرات و الاحتجاجات الشعبية نتيجة الضغوط النفسية و الاجتماعية الناتجة عن انتشار البطالة.

و بما أن هذه التأثيرات في مجملها تمثل تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و بما أن معدلات البطالة ترتفع عادة في فترات الركود و الانكماش الاقتصادي، يمكننا القول أن تكلفة الانكماش الاقتصادي تتكون بشكل رئيسي من تكلفة التأثيرات السلبية الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة، و لهذا السبب تسعى

الحكومات دائما لتقليص فترات الركود الاقتصادي و التخفيف من حدته و السعي لتحقيق الاستخدام الكامل من خلال سياساتها المالية و النقدية. هذا بالإضافة إلى التأثيرات الإيجابية للاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو و تحقيق مستوى معيشي أعلى للمجتمعات.

المبحث الثالث: علاج البطالة و كيفية مواجهتها في الدول النامية.

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل مشكلة الاقتصاديات المتقدمة أيضا، جميع الدول تسعى لإيجاد الوسائل المناسبة لعلاج البطالة.

المطلب الأول:وسائل علاج البطالة.

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد الحصول المتعطل عن العمل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه، وإن معالجة البطالة يختلف حسب نوع البطالة فمثلا[69]:

- البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب فائض العمالة من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفيا للبطالة المقنعة.
- أما البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين.
- البطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها انعكاس للحالة الاقتصادية، فالوسائل المتبعة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلا أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو صناعات تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت.

---

[69] هلال سومة، موسوس عفاف، مرجع سابق، ص 22-23.

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطا شاملا يصنع مقدمة أهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج العمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطن، وهذه المسألة من الصعب على القطاع الخاص القيام بها ولذلك فإن الدولة يجب أن تتدخل لعلاج أو الحد من ظاهرة البطالة ويمكن علاج البطالة كما اقترحها كينز عن طريقين هما:

السياسة النقدية :أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير عرض النقود، وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع إبقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرض النقود يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الاستثمار يعني خفض تكلفة الاستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.

السياسة المالية :أن حالة الركود الاقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والإنتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي منها أو الاستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيد من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للاستهلاك فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العاملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الاستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى

زيادة الاستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل.

المطلب الثاني: معالجة البطالة في الإسلام.

لقد أولى الإسلام اهتماما كبيرا بموضوع العمل و الترغيب فيه، وذم الفرد الذي يعيش عالة على المجتمع ويتكل على الآخرين طمعا في الصدقات والهبات التي يحصل عليها عن طريق التسول مع ما في من ذلك مذلة ومهانة، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم بشدة من التسول فيما رواه عن عبد الله بن عمر حيث قال:"ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم"، وقد ضرب الإسلام أمثلة على نبل العمل وعلى سمو منزلته بالأنبياء وهم أفضل الخلق فقد مارسوا العمل ولم يجدوا حرجا في ذلك، منهم داود عليه السلام الذي احترف الحدادة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتاجر في مال خديجة قبل بعثته، فعن المقدام رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :"ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".

ومما يدل على أهمية العمل وضرورة استمراره في الإسلام، ما رواه أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة، فإن استطاع أن لا تقوم حتى يغرسها فليفعل".

و قد عمل الإسلام على مكافحة البطالة بما يلي[70]:

- مكافحة البطالة بالحافز الديني من خلال تعبئة النفوس بالفضيلة و الإيمان و غرس حب العمل فيهم، مع ضرورة تأديته على أكمل وجه فقد اعتبر الإسلام العمل عبادة في حد ذاته.
- مكافحة و محاربة كل أنواع الاكتناز الذي يعتبر تعطيل لجزء من الأموال، التي يفترض توظيفها لزيادة حركية

[70] مقراني محمد، مرجع سابق، ص 86-87.

الاقتصاد و توظيف اليد العاملة وارتفاع معدلات النمو ليصل المجتمعات إلى مستويات الرخاء و الرفاهية ففرضت من أجل ذلك الزكاة التي تأخذ من الأغنياء لتعطى للفقراء، حيث توعد الله المكتنزين في القرآن الكريم بالعذاب الأليم(سورة التوبة الآيتين 34 و 35).

-الاهتمام بعنصر التعليم و التدريب، لفتح آفاق واسعة أمام البطالين لاكتساب مؤهلات و مهارات تسهل لهم عملية الولوج إلى سوق العمل و الانضمام إلى القوة العاملة.

المطلب الثالث: مواجهة أزمة البطالة في الدول النامية.

لقد بات من المسلم به أن علاج البطالة بهذه الدول أمر صعب للغاية، بسبب التخلف و ضعف موقعها في الاقتصاد العالمي، وارتفاع المديونية الناتجة عن الاستدانة من الخارج لتغطية النقص في تمويل المشاريع، هذه المديونية التي أصبحت تلتهم جزءا كبيرا من إيراداتها، إضافة إلى تسديد الفوائد المترتبة عنها.

لقد تمثلت أهم الإجراءات المقترحة لمواجهة البطالة في الدول النامية في النقاط التالية[71]:

- تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، و ضمان شفافية أكثر.
- تخطيط القوى العاملة:و يقصد بها الاستخدام الأمثل للموارد البشرية المتوفرة عن طريق البرامج المناسبة لذلك في إطار خطة زمنية محددة(الأخذ بعين الاعتبار البعدين الكمي و الكيفي لليد العاملة).
- تنمية القوى البشرية بحيث يجب توفير اليد العاملة المدربة التي تساهم في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هذا عن طريق:

✓ ربط عملية التدريب و التعليم، و تكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل.

✓ التدريب و التكوين الخارجي لبعض الفئات العمالية للاستفادة من الخبرات الخارجية في مجال التكنولوجيا، لتحسين الإنتاج من جهة و مواكبة التقدم من جهة أخرى.

---

[71] مقراني محمد، مرجع سابق، ص 89-90.

- إصلاح النظامين الاقتصادي و الاجتماعي: و ذلك عن طريق

✓ دعم و تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا و الحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.

✓ الاهتمام أكثر بخدمات التعليم، الصحة و المرافق العامة التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة وامتصاص جزء من البطالة، و المساهمة في التنمية البشرية التي هي إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية.

✓ توفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي للاستفادة من التقدم التكنولوجي و لامتصاص جزء من القوة العاملة العاطلة، على أن لا يكون هذا الاختيار بديلا للجهاز الوطني و أن لا يكون على المدى الطويل، لكي لا يؤدي بالاقتصاد إلى التبعية للخارج.

خلاصة الفصل:

إن البطالة تمثل أحد التحديات التي تواجه العالم، وبالأخص الدول النامية والتي ينبغي عليها في ظل الظروف الراهنة العمل على النهوض باقتصادياتها المنهكة ومضاعفة الجهود لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسمح بتوفير فرص

إنتاجية متزايدة للتوظيف تتناسب مع الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا، إلا إن النمو الذي تزداد معه معدلات البطالة والذي لا يجني فيه المجتمع ثمرة ما أنفقه من جهد ومال في تكوين الطاقات البشرية وتنمية رأسمالها البشري.

إن الوصول إلى هدف التوظيف الكامل لن يتحقق في ضوء الاقتصاد المطلق الحر على آليات السوق وإزاحة الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، فنحن نعتقد أن تحقيق هذا الهدف يفترض أنه خيار سياسي واجتماعي تتبناه القيادة السياسية وتتولاه الدولة بالرعاية من خلال التخطيط وأدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع مراعاة قوة السوق وآلياتها.

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى الفوز باقتصاد خال من كل المشاكل التي من بينها البطالة ومن هذا سوف نتطرق في الفصل الثالث كيف تسعى الجزائر إلى القضاء على البطالة من خلال سياستها النقدية المطبقة ومختلف الإجراءات.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لحالة الجزائر

مقدمة الفصل:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى أدوات السياسة النقدية و أهدافها و إلى استقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، و العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالسياسة المالية، و الفصل الثاني إلى مفهوم البطالة و مختلف أنواعها.

وكما هو معروف فإن لكل دولة سياسة نقدية خاصة بها فالبلدان المتطورة تستطيع استعمال أدوات السياسة النقدية بمرونة مالية عالية ودقة و سهولة أكبر منها في بلدان العالم الثالث ومن ثمة جاء التفكير في أحسن الأدوات التي تستخدمها بلدان العالم الثالث لتحقيق أكبر نتائج ممكنة وهذا حسب الظروف والمستجدات التي يفرضها الاقتصاد العالمي و التغيرات الحاصلة في جميع الميادين، وهذا ما أقدمت عليه الجزائر من خلال قانون القرض و النقد الذي جاء كرد فعل على المشاكل الاقتصادية التي عانت منها الجزائر من تضخم جامح ونسب بطالة هائلة التي أصبحت من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر.

وسنتناول في هذا الفصل السياسة النقدية في الجزائر، و إلى قانون النقد و القرض 10/90 و الأمر 11/03، و إلى واقع البطالة و التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

لقد عرفت السياسة النقدية الجزائرية منذ 1962 عدة تحولات و إصلاحات و ذلك تماشيا مع الأهداف الموجودة ومراعاة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد، فقد عرفت عدة إصلاحات أهمها إصلاح 1971 التي بقيت حبر على ورق ثم إصلاح 1978 الذي جعل الخزينة العمومية في محل البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات، ثم إصلاح

1986 الذي أحدث تحولا على مستوى النظام المصرفي الجزائري ووصولا إلى قانون النقد و القرض 10/90 الذي يعتبر نقطة التحول و الأرضية الأساسية في كل الإصلاحات.

المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر.

تعتبر سنة 1990 نقطة تحول جذرية في النظام النقدي المالي الجزائري و دور السياسة النقدية حيث[72]: أعاد هذا القانون الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد و القرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي كسلطة نقدية، كما أعاد المهام التقليدية للبنك المركزي في تسيير النقد و الائتمان و إدارة السياسة النقدية و الانتقال لاستخدام الأدوات الغير المباشرة في التأثير على الكتلة النقدية، يمثل مجلس النقد و القرض السلطة النقدية حسب ما نصت عليه المادة 44 من القانون 10/90، و يخول له القيام بعدة مهام حسب ما نصت عليه المادة 62 من الأمر 11/03 التي بينت أن تحديد السياسة النقدية و الإشراف عليها و متابعتها و تقييمها تعتبر من مهام المجلس، كما تحدد هذه السلطة الأهداف النقدية المتصلة بالمجاميع النقدية و المجاميع القروض عمل 10/90 على رد الاعتبار للسياسة النقدية إذ أرجع القرارات النقدية في الدائرة النقدية كما أعطى استقلالية للبنك المركزي عن الخزينة مع إجبارها على إعادة استرجاع الديون التي عليها إلى البنك المركزي.

سمح رد الاعتبار لدور للبنك المركزي في تسيير النقد و القرض إلى تحديد أفضل معالم السياسة النقدية من حيث الأهداف أو الاستهدافات الوسيطية أو أدوات تدخل البنك المركزي مثل ما نصت عليه المادة 55 من القانون 10/90 بما يتعلق بالأهداف النهائية للسياسة النقدية و المادة 44 من نفس القانون فيما يتعلق بالاستهدافات الوسيطية و المواد من 69 إلى 93 فيما يتعلق بالأدوات السياسة النقدية خاصة منها الأدوات الغير المباشرة القائمة على الاعتبارات السوق.

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض 10/90

---

[72] **طيبة عبد العزيز" سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر فترة 1994–2003"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2004–2005، ص 165.**

كل الجهود المبذولة لإصلاح و إنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة لإصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات و ذلك من خلال قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 لقد جاء هذا القانون من أجل[73]:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية و تركيز السلطة في البنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.
- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة، السوق.
- إعطاء البنك المركزي استقلاليته.
- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

1) مضمون قانون النقد و القرض:

1-1 **استقلالية البنك الجزائر:** في إطار قانون النقد و القرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر و هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، فأصبح البنك الجزائري يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري و لا يخضع أيضا لأحكام قانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 و المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعا له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضروريا، تتمثل مهام البنك الجزائر في إطار قانون النقد و القرض10/90 فيمايلي:

- ✓ يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير و مراقبة الائتمان، تسيير المديونية الخارجية و مراقبة تنظيم سوق الصرف.
- ✓ يستطيع القيام بجميع عمليات الشراء و البيع، الرهن و إقراض البنوك و المؤسسات المالية.

---

[73] مجدوب بحوصي"استقلالية البنك المركزي بين قانون النقد و القرض**10/90** و الأمر**11/03**"، مداخلة بالمركز الجامعي ببشار اليوم غير مذكور، **www.jadoub2000@yahoo.fr**

- ✓ يمنح البنك المركزي قروض للبنوك التجارية و المؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية عملات أجنبية مع عدم قابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا.
- ✓ تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العامة لآخر سنة مالية تفاديا للإصدار النقدي الزائد.

2-1 مجلس النقد و القرض: يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و السلطات الواسعة التي منحت له، فيؤدي مجلس النقد و القرض دورين أو وظيفتين هما وظيفة مجلس إدارة البنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد و يتشكل مجلس النقد و القرض من:

- ✓ المحافظ ونوابه: يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة، و هو رئيس مجلس النقد و القرض له ثلاثة نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب محدد و لا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي، يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر، و تمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي، وكذلك الموافقة على السنة المالية من أرباح و خسائر، و له الحرية في تحديد السياسة النقدية الملائمة.
- ✓ موظفون سامون: عددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم و خبرتهم في الميدان الاقتصادي و يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة (مثلا الغياب).

أ. **صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة:** يلعب مجلس النقد و القرض دور مجلس الإدارة من خلال:

- تداول أخذ القرارات الحساسة بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط النقدي و المصرفي و المالي.
- فتح و غلق وكالات البنك الجزائري.
- الترخيص بإجراء معاملات ومصالحات.
- تحديد ميزانية بنك الجزائر و خلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يعتبرها ضرورية.

- يقوم بتوزيع الأرباح و يوافق على التقرير السنوي الذي يقدمه المحافظ لرئيس الجمهورية باسمه.

- يحدد شروط توظيف الأموال العائدة للبنك المركزي.

ب. صلاحيات مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية: يمارس مجلس النقد و القرض دورا أساسيا كمجلس نقدي له السلطة القرار في مختلف المسائل المالية و النقدية:

- إصدار النقد بمراعاة نظام التغطية، ضبط الكتلة النقدية.

- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض.

- تحديد أسس و نسب التغطية المخاطر و كذا السيولة.

- لمجلس القرض و النقد سلطته في وضع المعايير النقدية و لكن لا يمارس الرقابة الحراسة بل أوكلت هذه المهمة إلى المراقبين ذوي كفاءات و خبرة في السلك الإداري يعينان بمرسوم رئاسي.

1-3 اللجنة المصرفية: ينص قانون النقد و القرض في مادته 143:" تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاقبة المخالفات المثبتة" حيث تتألف من محافظ بنك الجزائر رئيسا لها و يعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه، قاضيين منتدبين من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، شخصين يقترحهما وزير المالية بناءا على كفاءتهما في الأعمال البنكية و خاصة ذات البعد المحاسبي، تتمثل مهام هذه اللجنة فيمايلي:

- تلعب دورا وقائيا حيث لها الحق في التحري حول تسيير و تنظيم البنوك و المؤسسات المالية.

- تنظيم العمل بما يتناسب و التحولات الهيكلية للنظام المالي.

- الرقابة على البنوك فيما يخص احترام قواعد الحذر المتمثلة في تقسيم و تغطية الأخطار و تصنيف الدين حسب درجة خطورتها.

- مراقبة اللجنة المصرفية وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك الجزائر لا تعرضه للأخطار الكبيرة.

2) مميزات قانون النقد و القرض: كرس قانون النقد و القرض أفكار و مبادئ جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه، و جاء ب:

– الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي و تبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية، بل الهدف الرئيسي كان يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل برامج المخططة، قد تبنى قانون النقد و القرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية و النقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها، كل هذا أدى إلى استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و في تسيير السياسة النقدية.

– الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة تعتمد على الإصدار النقدي في السابق أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الميزانية و ذلك بعد تبني قانون النقد و القرض و الكف من الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية.

– الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة القرض: إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة جعل الدين العمومي يصل إلى حدود 108 مليار دج في نهاية 1989 أتجاه البنك المركزي و 10 مليار دج اتجاه البنوك التجارية أي نسبة 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي، و قد حدد القانون الجديد فترة 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات، كما أبعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة و أصبح ذلك من المهام البنوك عن طريق الإقراض.

– إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة: كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، و الخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، و كانت تتصرف كما لو كانت في السلطة النقدية، و البنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره

امتياز إصدار النقد، و لذلك جاء قانون النقد و القرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية و ذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت و المتمثلة في مجلس النقد و القرض.

المطلب الثالث: الأمر 11/03.

ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحولات الاقتصادية السريعة، لقد جاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحيته بشكل أحسن[74]:

– تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد و القرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد و القرض.

– توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية، وسياسة الصرف و التنظيم و الإشراف، و أنظمة الدفع.

– إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك و لاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير المدفوعة و السوق النقدية.

– يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي، و يشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية و المالية و التقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.

و تدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي واضحا فيما يخص الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

– **وضع نصوص تشريعية و تنظيمية لتأطير هذه الوظيفة:** و هذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية.

---

[74] بحوصي مجذوب، مرج سابق.

- **إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة:** و هذا حتى يتكيف مع كل النشاطات و الوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية و إدخال وسائل معلوماتية.

- **إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا و العصرية:** بالرغم من أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعية و لكن بهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

- **العمل على وضع منتجات مالية جذابة:** وهذا يسمح بجذب و احتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص و تكثيف المجهودات اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

و مع الإشارة إلى معايير استقلالية بنك الجزائر التي تتمثل في:

- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء: نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 03 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى.

- من حيث إدارة السياسة النقدية: يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية إذ تنص المادة 35 على أن" بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد و القرض و الصرف و إنشاء و توفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة للاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد، وبهذا هو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير و المراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض و السهر على تسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج و ضبط سوق الصرف"، و هذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.

- من حيث درجة تدخل الدولة: يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانون أو نص يتعلق بالمالية و النقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه ايجابيا على ميزان المدفوعات حركة الأسعار و وضعية المالية العامة و كل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد.

– من حيث هدف السياسة النقدية: حسب ما نص عليه قانون النقد و القرض 10/90 للمجلس سلطات باعتبار السلطة النقدية من خلال:

- ✓ إصدار النقد كما جاء في في المواد 4 و5 من نفس القانون.
- ✓ يحدد ويساير و يتابع و يقيم السياسة النقدية.
- ✓ يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور مجاميع النقدية و القرض.
- ✓ يضع الأداة النقدية و قواعد الحذر للسوق النقدية.
- ✓ يحدد أهداف سياسة الصرف و كيفية ضبطه.
- ✓ وضع قواعد الصرف و تنظيم سوق الصرف و غيرها من الأعمال.

– من حيث مساءلة البنك: حدد نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حال ارتكاب أخطاء جزائية.

المبحث الثاني: واقع البطالة و سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدتها الجزائر.

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وباعتبارها أخر بلدان المغرب العربي في الحصول على الاستقلال، سجلت نتائج متدنية في مجال التنمية البشرية وسعت جاهدة لإقامة ايطار اجتماعي لدعم نشاطات مكافحة الفقر و الحد من معدلات البطالة، وهي لازالت إلى يومنا هذا تسعى جاهدة للحد من ظاهرة البطالة خلق سبل جديدة للعمل.

المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر.

لقد عرفت الجزائر كغيرها من الدول تطور في البطالة وذلك من خلال المراحل الآتية[75]:

---

[75] علوني عمار" دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف"، ملتقى (غير مذكور العنوان) بجامعة سطيف اليوم غير مذكور، ص02.

- **المرحلة (1967– 1985)**: إن المداخيل المالية التي عرفتها الجزائر بعد 1973 نتيجة الأزمة البترولية، دفعت بالسلطات الجزائرية لضخ أكبر حجم من الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي، ولهذا عرفت البطالة تراجعا كبيرا ولعشريتين كاملتين، أما المرحلة 1973-1985 عرفت امتصاصا كبيرا للبطالة، حيث تم توفير حوالي 100.000 منصب عمل في المتوسط بين سنوات 1967-1977 وحوالي 140.000 بين سنوات 1980-1984، ففي مرحلة المخططات التنموية 1970-1980 تم استحداث ما يقارب من مليون منصب عمل في إطار إستراتيجية التصنيع التي تبنتها الجزائر آنذاك.

- **المرحلة (1986– 1990)**: لقد عرفت البطالة تزايدا ملحوظا في هذه المرحلة حيث بلغ متوسط مناصب الشغل المستحدثة في الفترة (1985-1989) حوالي 75000منصب عمل، وهذا لا يلبي احتياجات سوق العمل، مما زاد من حدة البطالة. بداية من سنة 1986 وهذا راجع إلي عاملين أساسين هما الانخفاض الحاد في أسعار المحروقات و الضغوط الناجمة عن تفاقم المديونية والتي أصبحت تشكل عائقا كبيرا أمام تنفيذ السياسة الاقتصادية إن هذين العاملين كان لهما الأثر الكبير على التشغيل، بالإضافة إلى برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الثمانينات، وما صاحبه من تسريح للعمالة للتخفيف من تكاليف الإنتاج بهذه المؤسسات.

- **المرحلة ما بعد 1990**: عرفت هذه المرحلة عدة مميزات في مجال التشغيل من أهمها، سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي أفرزت الكثير من السلبيات ذات الطابع الاجتماعي وفي مقدمتها البطالة، سياسة الخوصصة وتقليص القطاع العام التي أدت إلى حل معظم المؤسسات العمومية المحلية، مما زاد من حدة البطالة، تزايد عدد طالبي العمل وخاصة فئة الشباب، هذه العوامل السالفة الذكر زادت من وتيرة البطالة في الجزائر، حيث انتقل معدل البطالة من 21,4 % سنة 1982 إلى حوالي 30% سنة 2000.

- **مرحلة ما بعد 2010**[76] :عرفت هذه المرحلة تزايد و تناقص في معدلات البطالة و هذا ما يوضحه الجدول الأتي:

الجدول رقم (01): نسبة البطالة ما بين سنة 2010 و 2015.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة البطالة	%21.4	%16.1	%11	%9.8	%16.4	%11.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت البطالة تذبذب واضح من خلال هذه السنوات حيث أنها ارتفعت في سنة 2010 بنسبة 21.4% ثم بدأت بالانخفاض سنة2011 لتصل إلى 16.1%، ففي سنتي 2012 و 2013 انخفضت من11% إلى 9.8% ثم عرفت ارتفاعا في 2014 إلى 16.4% و بعدها انخفاض سنة 2015 إلى 11.2%.

فعند الفصل بين فئة الذكور و الإناث نجد فرق شاسع أيضا في نسبة البطالة بين الفئتين و هذا من خلال الجدول الآتي الذي يوضح النسبة:

الجدول رقم (02): نسبة البطالة بين فئة الذكور و فئة الإناث.

السنة / الفئة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإناث	%19.1	%17.2	%17	%16.3	%22.1	%16.6

[76] الديوان الوطني للإحصائياتONS

الذكور	%8.1	%8.4	%9.6	%8.3	%10.9	%9.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

عرفت نسبة البطالة بين فئتي الإناث و الشباب فارق ففي سنة 2010 شهدت فئة الذكور نسبة 8.1% و 19.1% لدى الإناث فالبطالة تمس بشكل خاص فئة الشباب مابين 16 و 24 سنة حيث أوضح أن البطالة تخص بشكل كبير الجامعيين و بشكل خاص أصحاب الشهادات[77]، إن ارتفاع البطالة على المستوى الوطني تخفي تباينات حسب الجنس و المستوى التعليمي مع تراجع نسبة البطالة لدى الإناث من 19.2% إلى 17.2% ما بين 2010 و 2011 ثم لتصل سنة 2012 إلى 17% بينما نرى العكس في فئة الشباب ارتفاع في نسبة البطالة و لعل أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد نسبة البطالة ارتفاع لدى الأشخاص دون الشهادة و خريجو المعاهد التكوين المهني على عكس حاملي شهادات الجامعية حيث انخفضت النسبة لدى هذه الفئات من 21.4% إلى 16.1% إلى 11% خلال 2010، 2011، 2012 على التوالي[78]، في سنة 2013 سجلت البطالة وسط فئة الإناث 16.3% انخفاضا مقارنة مع السنوات الماضية أما فئة الشباب عرف هو التالي انخفاضا 8.3%[79]، و في سنة 2014 ارتفعت نسبت البطالة لتصل 16.4% حيث بلغت نسبتها لدى فئة الذكور 10.9% و الإناث 22.1%[80]، و في سنة 2015 بلغت 11.2% فنسبة البطالة لدى فئة الإناث 16.6% سجلت ارتفاعا مقابل فئة الذكور التي بلغت 9.9%[81].

المطلب الثاني:أسباب و مميزات البطالة في الجزائر.

الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر.

---

[77] **جريدة إذاعة مستغانم الجهوية العدد 2010/12/30، تم الإطلاع عليها في 14مارس 2016.**

[78] **الديوان الوطني للإحصائياتONS.**

[79] **وكالة الأنباء الجزائرية، (العدد نشر في 19أوت 2014)، تم الاطلاع عليها في 14مارس 2016.**

[80] **الديوان الوطني للإحصائياتONS**

[81] **الجريدة الإخبارية الجزائرية، (تم نشر هذا المقال في 2015/01/11)، تم الاطلاع عليها 2016/03/14.**

إن مشكلة البطالة تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية فمن بين أسبابها[82]:

1- **الأسباب الخارجة عن سيطرة الدولة:** و هي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤولياتها بصفة مباشرة و غير مباشرة و من أهم هذه الأسباب مايلي:

- انخفاض أسعار المحروقات.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية.
- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.

2- **الأسباب التابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:** إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة غير مباشرة و تتمثل هذه السياسات فيمايلي:

- **التوقف عن تعيين الخريجين:** إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية، و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة و هذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982 بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و المرافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 و تغير دور الدولة في تعيين الخريجين و تغيرت مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين اليوم بدلا من بطالة الأميين في السبعينات.

---

[82] **ماضي بلقاسم، أمال خدادمية" أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها"، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة في مسيلة يوم2011/09/20، ص5-12.**

- **عدم التنسيق بين التعليم و التكوين و سوق العمل:** إن عدم التنسيق بين التعليم و التوظيف قد يؤدي إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل بدون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية و غير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم تجانس في هيكلة بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في لتخصصات أخرى، مع عدم وجود طلب مماثل لها و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.

- **قوانين العمل و تشريعاته:** إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990 بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) و الحرية النقابية للعمال و أرباب العمل (اتفاقية 1987) و حق الإضراب (اتفاقية 87) و دور مفتشية العمل و إدارة الشغل (اتفاقية 81)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود مما جعله مسؤولا عن تزايد البطالة، و بروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و القطاع الغير رسمي و بالتالي حجب فرص عمل إضافية عن الدخلاء الجدد لسوق العمل و تزايد معدلات البطالة.

- **قلة المؤسسات البحثية:** إن تطور أساليب الإنتاج و الاختراعات و الابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني و أثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة على عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث و عدم التناسق

بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية و بين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة بحث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج و ارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان على خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية و يرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة.

- **تخطيط القوى العاملة**:إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية و ربما تحقيق فائض و تراكم رأسمالي يعاد استثماره و من تم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، و إن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات و القدر المتوفر منها في المجتمع و التعرف على الفجوات بين المطلوب و المتوفر أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية و بالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما و نوعا و لاشك أن وجود التخطيط السليم لقوى العاملة يحد من البطالة كما يؤدي إلى توجيه العمالة على القطاعات الأكثر حاجة إليه.

الفرع الثاني: مميزات البطالة في الجزائر.

ما يميز البطالة في الجزائر أنها[83]:

- تمس الفئات الشابة خاصة الفئة المقصيين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة.
- أنها تمس فئة الشباب أكثر منها الإناث.
- البطالة موجودة في المناطق الحضرية كما موجودة في المناطق الريفية حيث أنها تكون منخفضة في الريف على المدينة نتيجة العمل في الأراضي الفلاحية و تربية المواشي وغيرها.

[83] بقنة شريف، العايب عبد الرحمان" العمل و البطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر"، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية العدد ديسمبر 2008، ص 110

المطلب الثالث: سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر.

الفرع الأول:مفهوم التشغيل.

لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث:[84] أنه عكس البطالة كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين و المرتب للعامل تبعا لاختصاصه، و مؤهلاته، و التي يتوجب عل المؤسسة الاعتراف بها كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل المشاركة و التمثيل في التنظيمات الجماعية و حقه في الخدمات الاجتماعية، و على هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل و لقد حدد (Marc Hiver) مفهوما دقيقا للتشغيل و الذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها" استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد يكون مناسبا لمنصب العمل و أيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة و الاستخدام الغير الكامل و الجزئي لقوة العمل و بالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن.

الفرع الثاني:سياسة التشغيل الأولى التي اعتمدت عليها الجزائر

لقد أدخلت تعديلات قانونية على قانون العمل حيث تبنى صيغ جديدة للشغل لأول مرة في الجزائر و كان الهدف منها هو توسيع سوق العمل حيث صنفت إلى[85]:

– **عقود العمل المحددة لمدة**: كما جاء في القانون 11/90 و في مادته(12) عقود العمل بالتوقيت الكلي أو الجزئي و عموما يمكن إبرام عقود العمل لمدة محددة بالتوقيت الكلي أو الجزئي حسب الحالات التالية:

أ. عندما يتم توظيف العامل لتنفيذ عمل مرتبطا بعقود أشغال أو خدمات غير متجددة.

---

[84] **لعفيفي إيمان" علاقة الضبط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل دراسة ميدانية ولاية سطيف"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس تخصص علم النفس العيادي، جامعة فرحات عباس سطيف ص 132.**

[85] **غالم عبد الله، حمزة فيشوش" إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى دولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة يومي 15و16 نوفمبر 2011، ص 4–6.**

ب. عندما يتعلق الأمر باستخلاف عامل مثبت في منصب تغيب عنه مؤقتا، يجب على المستخدم أن يحتفظ بمنصب العمل لصاحبه.

ت. عندما يتطلب الأمر من الهيأة المستخدمة إجراء أشغال دورية ذات طابع متقطع.

ث. عندما تتطلب الحاجة إلى العامل خاصة في الحالات الموسمية.

- **عقود العمل في المنزل**: نظم المشرع الجزائري عقد العمل في المنزل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/ 474 كل عامل يمارس في منزله نشاطات إنتاج سلع و خدمات أو أشغال تحويلية لصالح مستخدم واحد أو أكثر مقابل أجر، يقوم بمفرده أو بمساعدة أفراد العائلة و يتحصل بنفسه على أدوات العمل و المواد الأولية دون وساطة، أما عن الأجر فيتلقاه مقابل الجهد المبذول و يقاس على أجر المهن المماثلة، كما يستفيد العامل في المنزل من خدمات الضمان الاجتماعي و يستوجب عليه التصريح بالعمال المشغلين لديه لدى الضمان الاجتماعي لتفادي متابعته قضائيا، و يمكن الإشارة إلى أن العامل في المنزل يمكن أن يتعاقد مع شخص طبيعي أو معنوي عاما أو خاصا.

- **برنامج عقود ما قبل التشغيل**: يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية و الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة، وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل، ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية، وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

- **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية**: وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.

الفرع الثالث:الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر.

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة، إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية[86]:

- **البعد الاقتصادي**: يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية و المر دودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.
- **البعد الاجتماعي**: يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار

---

[86] عبد الحميد قومي" سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر2011 بالمسيلة، ص5-6.

وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

- **الأبعاد التنظيمية والهيكلية**: وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية.
- ✓ ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- ✓ تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.
- ✓ دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.
- ✓ إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات و عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.
- ✓ تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل .
- ✓ بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009.
- ✓ خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على من الآليات والبرامج والمخططات العملية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و مختلف الوكالات المعتمدة لمكافحة البطالة و تقييم برامج سياسات التشغيل و مختلف تحدياتها و معوقاتها.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة في سياسته النقدية وبحسب الحالة الاقتصادية للبلاد فالسياسة التوسعية تفترض عدم كفاية السيولة المتوفرة للاقتصاد إذ يوجد زيادة لتنفيذ الصفقات و المعاملات الاقتصادية أما بالنسبة للسياسة الانكماشية فتفترض وقوع الاقتصاد في وضع تفوق فيه السيولة الحد المرغوب فيه، كما أن مكافحة البطالة من أهم الانشغالات الحكومة حيث بذلت مجهودات معتبرة وكبيرة وأموال ضخمة وإجراءات عديدة لمواجهة البطالة و الفوز باقتصاد خالي من جميع التعرقلات.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر و أهدافها.

لم تكن السياسة النقدية تتمتع بصلاحيتها لأنها كانت خاضعة لسلطة الحكومة التي تدخلت في فرض رقابتها على المتغيرات النقدية المختلفة و توجيهها وفق ما يضمن تلبية حاجات الاقتصاد من السيولة دون أي اعتبار للاستقرار النقدي، كما أن توجيه السياسة النقدية كان وفق أساليب مباشرة لا دور لقوى العرض و الطلب فيها خصوصا بعد التحديد الإداري لمعدلات الفائدة بما فيها معدلات إعادة الخصم للبنك المركزي، كل هذا نتج عنه اختلال وظيفي و هيكلي على الجهاز المصرفي، وعلى هذا الأساس كان على السلطات الجزائرية وضع سياسة اقتصادية تتماشى و متطلبات العصر، وتحديد سياسة نقدية قوية و مستقلة و مكملة للسياسة الاقتصادية التنموية إلا أن هذا الهدف تعرض لقيود عدة تمثلت في[87]:

- ✓ وجود ديون كبيرة ناتجة عن نظام التخطيط المركزي.
- ✓ غياب الحوار الوطني حول ضرورة التعديل و كيفية التوزيع التكاليف.
- ✓ التسرب الكبير للنقود خارج القطاع المصرفي و الذي يحد من نشاطها.
- ✓ عجز أغلب المؤسسات العمومية مما جعلها لا توفي بالتزاماتها تجاه البنوك و بالتالي عدم التسديد الديون.
- ✓ و قيود أخرى كالنمو الديموغرافي الواسع، سلوك الأعوان، الندرة...إلخ.

---

[87] بن لدغم فتحي" ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في اقتصاد الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية، جامعة تلمسان 2011-2012، ص 107.

ففيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية : [88] فقد حدد القانون 10/90 أهداف السياسة النقدية حسب ما ورد في الفقرة الأولى من المادة 55 كالتالي:" تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء و الحفاظ في مجال العملة على القرض و الصرف في أفضل الظروف من أجل تطوير المنتظم للاقتصاد الوطني من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي و الخارجي للعملة"، تميزت أهداف السياسة النقدية بحسب المادة من القانون بالخصائص التالية:

تعددت في الأهداف النهائية للسياسة النقدية تضارب هذه الأهداف كهدف النمو و التشغيل مع هدف استقرار الأسعار وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، إن إعلان مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامن مع بروز برامج التعديل الهيكلي(1998-1994)، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وما أدى إليه من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، معلنا بذلك عن وجود نسبة تضخم عالية بلغت 29%في سنة1994، جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها إن تبني السلطة النقدية لسياسة نقدية انكماشية صارمة خلال(1998-1994)كدليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الاقتصادي .وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03/11 والمؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الاقتصادي وهدف التشغيل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية، إلا أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف وذلك ابتداء من سنة 1994 نجد أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن استقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا ما تؤكده الدراسة التي قدمها السيد محمد لكصاسي محافظ بنك الجزائر لصندوق النقد العربي حيث صرح ومن خلال هذه الدراسة على أن الهدف النهائي

---

[88] بن سبع حمزة، نذير ياسين " استخدام مقاربة الانحدارات الذاتية VAR لتقييم فعالية السياسة المالية و النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري"، ملتقى دولي حول" تقييم الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة" جامعة الجزائر يومي 8و9 ديسمبر 2015، ص 673-674.

للسياسة النقدية ومنذ إصدار قانون النقد والقرض يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك.

تجدر الإشارة إلى أنه وقبل سنة 2003 لم يكن من الممكن تحديد نسب رقمية للتضخم المستهدف لكن بعد هذه السنة أصبحت نسب التضخم مستهدفة بحيث حددت بأقل من 3% و من جهة أخرى يمكن ملاحظة أن كل هذا التحليل لأهداف السياسة النقدية يهتم بالأهداف النهائية لهذه الأخيرة أما فيما يتعلق بالأهداف الوسيطية فإنه ومنذ سنة1994 وإلى غاية سنة 1999 كان الهدف الوسيط للسياسة النقدية يتمثل في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر، إلا أنه وابتداء من سنة 2001 برز النقد الأساسي(المجاميع النقدية) كهدف وسيط للسياسة النقدية ففي سنة 2004 حدد مجلس النقد والقرض الهدف النهائي للسياسة النقدية بضبط التضخم عند معدل3% على المدى المتوسط، ونمو الكتلة النقدية(الكتلة النقدية M2 + M1 شبه النقد) بين14% و 15%كهدف وسيط للسياسة النقدية، سنة 2005 مجلس النقد والقرض حدد نسبة3% كمعدل للتضخم المستهدف ونمو M2 بين 15.8% و16.5% كهدف وسيط في سنة2006 حافظ مجلس النقد والقرض كذلك على مستوى 3% كمعدل تضخم مستهدف على المدى المتوسط وكذا معدل نمو للكتلة النقدية M2 بين14.8% و 15.5% كهدف وسيط للسياسة النقدية، هذه الأهداف الكمية تركزت على فرضية أسعار البترول عند 58 دولار / للبرميل،وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار التسديدات المسبقة للدين الخارجي تجاه نادي باريس ولندن والتي التفاوض بشأنها ابتداء من ماي 2006، في سنة 2007 حدد مجلس النقد والقرض إضافة إلى محافظته على هدف التضخم في المدى المتوسط كهدف نهائي عند 3%، أهداف النمو في الكتلة النقدية تتراوح بين 17.5%و 18.5% هذه الأهداف ترتكز على فرضية سعر البترول عند 62.8% دولار/ للبرميل، إلا أنه وفي الواقع فقد بلغ متوسط سعر المحروقات في سنة 2007 مقدار74.95 دولار/ للبرميل، مما أدى إلى ارتفاع الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات والذي أدى بدوره إلى إرتفاع الموجودات الخارجية الصافية مقارنة مع التقديرات التي تضمنتها البرمجة النقدية، هذا ما جعل مجلس النقد والقرض يراجع أهدافه فيما يتعلق بنمو الكتلة النقدية ليصبح محصورا بين22%و 23% بالمقابل حُدد معدل

التضخم المستهدف ب 4% وهذا لوجود توسع نقدي أكثر من الذي سبق توقعه في البداية، أما في سنة2008 فقد حدد معدل 3% للتضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية وذلك من خلال وضع مجال مستهدف يتراوح بين 3% و 4% بسبب وجود خطر نحو الإرتفاع في التضخم المستورد، أما فيما يتعلق بأهداف النمو في الكتلة النقدية فقد حددت نسب المراد تحقيقها ب 27%و 27.5 %. **المطلب الثاني: الوكالات الوطنية المتخصصة في الحد من البطالة (التدعيم و التشغيل).**

نظراً للآثار السلبية الخطيرة التي نتجت عن هذه الظاهرة في المجتمع بصفة عامة، وفي أوساط الشباب بصفة خاصة فقد قامت الجزائر بعدة إجراءات واعتماد عدة برامج على غرار العديد من الدول العربية، باعتماد عدة آليات للحد من استمرار تزايد البطالة، أو على الأقل للتخفيف من حدة آثارها الاجتماعية على الطبقة العاملة بصفة عامة، والشباب الذين هم في سن العمل بصفة خاصة يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال الآليات التالية:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :[89] مهمتها الأساسية تطوير و متابعة الاستثمارات تهدف إلى تسهيل الإجراءات الإدارية لانطلاق مشاريع إنشاء المؤسسات بفضل الشباك الوحيد في الخدمة، فمن بين خدماتها:

- تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية و الجهوية.
- تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

2. الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ENSAJ[90] : تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع

---

[89] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI dz

[90] بن يعقوب طاهر، مهري أمال" تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ENSEJ** من حيث تمويل و الانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة"، الملتقى الدولي حول" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة **2011-2014**" جامعة سطيف يومي **11** و**12** مارس **2013**، ص **8-7**.

خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات و من مهامها:

- تدعم وتقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

الشاب المستثمر يستفيد من مساعدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في حال توفر الشروط المذكورة[91]:

- أن يتراوح السن مابين 19 و35 سنة و يمدد بالنسبة لمسير المؤسسة شرط بلوغ السن 40 سنة في الحالة التي يخلق فيها الاستثمار ثلاثة مناصب شغل بما في ذلك الشبان المشتركون في المؤسسة.
- التمتع بالتأهيل مهني و اكتساب كفاءة معترف بها و مبررة بشهادة عمل أو شهادة تكوين.
- عدم شغل أي وظيفة مأجورة عند تقديم طلب إعانة الدولة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.
- حيازة مساهمة شخصية على شكل مبلغ مالي صافي.

3. تأمين القروض FGAR[92] : أنشئ مقتضى القرار التنفيذي رقم 373-02 بتاريخ 11 نوفمبر 2002، يهدف أساسا لتسهيل الحصول على التمويل البنكي متوسط الأجل للتكفل بانطلاق و توسع المؤسسة الصغيرة، المساعدة التمويلية تأخذ شكل ضمان للقرض الذي يغطي جزء من خسائر المؤسسة المالية.

---

[91] تقرير بنك التنمية المحلية **www. bdl.dz**

[92] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص **08**.

4. الصندوق الوطني للتأمين البطالة CNAC [93] : يدعم البطالين بمبالغ مالية متباينة قد تصل إلى 50 مليون دج و من أهم شروطه:

- أن يكون سنه يتراوح مابين 30 و 50 سنة.
- أن يكون من جنسية جزائرية.
- عدم شغل وظيفة مأجورة أو القيام بنشاط لحسابه الخاص عند تقديم الطلب.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة.
- أن يتمتع بكفاءة مهنية أو مهارة متصلة بنشاط المشروع.
- القدرة على حيازة المبلغ المالي الكافي للمساهمة في تمويل المشروع.
- أن لا يكون قد سبق له الاستفادة من إعانة إنشاء نشاط.

5. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ENGEM[94] : بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004أنشأت الوكالة و عدلت بعض موادها في 2008 تعرف على أنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و من مهامها:

- تدعيم المستفيدين و تقديم الاستشارة و مرافقتهم في مشاريعهم.
- منح قروض بدون فوائد.
- تبليغ أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بالتنفيذ مشاريعهم.

---

[93] تقرير بنك التنمية المحلية **www. bdl.dz**

[94] **فرحاتي حبيبة" دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر(2011-2001)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013، ص 116.**

و من أجل الحصول على إعانة من طرف الصندوق لابد من توفر الشروط التالية:

- بلوغ السن 18 سنة فما فوق، إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض و نسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

6. صندوق الزكاة الجزائري[95]: هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بدأ نشاطه سنة 2003، يعمل على تنظيم جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، إذ تعد وسيلة فعالة للقضاء على الفقر والبطالة حيث يتكرر دفعها كل عام لمن يستحقها ولها أثرها المهم في علاج الانكماش الاقتصادي، وأثبتت التجارب أن أنجح أساليب معالجة البطالة والفقر هو تأهيل العاطلين عن العمل بتمكينهم من القيام بمشاريعهم الصغيرة، فالإسلام قد حث على عمل الفرد إلى جانب تسديد حاجته لتيسر له الحياة الكريمة وتجعله في وضع معيشي أفضل، كما وأن للزكاة تأثيراً على الاستهلاك وعلى توزيع الدخل والثروة والاستثمار، ومنع الزكاة يؤدي إلى خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية في المجتمع مثل السرقة والتسول والجريمة وللوصول لتحقيق الهدف المنشود من تطبيق نظام الزكاة.

المطلب الثالث: تقييم لبرامج وسياسات التشغيل في الجزائر.

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي[96]: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود.استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوى

---

[95] الوافي الطيب" دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر تجربة صندوق زكاة الجزائري"، ملتقى في جامعة تبسة عنوان و اليوم غير مذكورين، ص 2-3.

[96] دحماني محمد أدريوش" إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان 2012-2013، ص 229-231.

جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل مما يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات و استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسق، فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزّأ، مع أن التجربة الدولية

بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب و التوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة ومراكز التدريب المهني وغيرها.

فيما يخص **خدمات التشغيل العامة** في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن القليل جدا من المكاتب التي توفر بيانات دقيقة مصنفة بحسب الجنس و المنطقة ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محدد في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت ونادرا ما تتوفر معلومات عن

أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة،

تقييم أثر **برامج إعانات التشغيل** فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل.نفس الشيء بالنسبة **لبرامج التدريب و التكوين** فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

المطلب الرابع: تحديات و معوقات سياسات التشغيل في الجزائر.

إن حجم التحديات و المعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل غي الجزائر لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، و انجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة و الدائمة، و استمرار التوجه نحو المزيد من التحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، و التقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية و المالية و عموما يمكن حصر تحديات و المعوقات في[97]:

- من بين التحديات التي تواجهها هذه الدولة في هذا المجال العمل الغير المنظم أو ما يعرف ب

L' Economie Informels الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في مؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد

[97] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق، ص **11–12**.

من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية و الجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

- من التحديات التي تعيق نجاح التجارب و البرامج العديدة التي قامت بها الدولة للحد من بطالة الشباب و التي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل و التحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة و برامج التعليم و التكوين العالي و المتوسط بما يتناسب و الاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين متزايدا من الإطارات و العمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة حتمية للبطالة عند تخرجهم.

- من الآثار السلبية الناتجة عن البطالة هو ارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية و تعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع، و الهجرة الغير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل و طرق غير مضمونة العواقب.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى إدارة السياسة النقدية في الجزائر و إلى قانون النقد و القرض 10/90 والأمر11/03 وكان ظهور هذا القانون ضرورة اقتصادية تبعا لتغيرات التي حدثت في الاقتصاد الوطني و العالمي.

وتطرقنا إلى واقع البطالة و التشغيل في الجزائر حيث أن البطالة شهدت تطور عبر الفترات و كان هذا ناتج عن بعض الأسباب و الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل.

و أخيرا إلى أهداف السياسة النقدية في الجزائر و أجهزة مكافحة البطالة، حيث أن الدولة فبذلت جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة وضعت عدة برامج في هذا المجال غير أنها تبقى غير كافية أمام تصاعد المحتوى للبطالة وذات فعالية محدودة من حيث المكان و الزمان بالرغم من قدرتها على تعبئة وسائل البشرية و مالية لتحقيق الهدف الرئيسي و هو توفير مناصب شغل و تخفيف من البطالة ومن حدة انتشارها بين أفراد المجتمع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

1. ملخص البحث:

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة التي أدت بنا إلى معرفة بأن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات و التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية التي تمكنها من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدية ليتماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين حيث أنها تطبق إما بسياسة توسعية في حالة الفجوة الانكماشية أو بسياسة انكماشية في حالة الفجوة التضخمية في سبيل تحقيق الأهداف و التي مجملها ممثلة في المربع السحري لكاردور، وذلك عن طريق تطبيق أدوات كمية المتمثلة في سعر إعادة الخصم السوق المفتوحة و الاحتياطي القانوني وأدوات كيفية أخرى، و باعتبار أن البنك المركزي هو القائم على شؤون النقد و القرض التي منحت له صلاحيات أكثر بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي منح له استقلاليته في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية و بالتالي منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات و التقارير المالية و النقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية و في تطبيقها.

و تعتبر البطالة من المشاكل الأساسية على الصعيدين الاجتماعي و الاقتصادي التي تعاني منها كل الدول آخذة حيزا كبيرا من الأفكار و الاهتمامات و جهود الاقتصاديين و السياسيين و برامجهم الهادفة لمعالجتها، حيث أن الجزائر أخذت مجموعة من التدابير كإجراءات المعالجة و الحد من البطالة التي تمثلت في مجموعة الأجهزة المسيرة من قبل وكالة

التنمية الاجتماعية أو صندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب و التي حققت نتائج إيجابية، لكن أغلبها غير فعالة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها هذا من جهة ومن جهة أخرى المناصب التي تم توفيرها هي مناصب عمل غير دائمة و هي معروضة للزوال إذا تعرضت الدولة نقص في المداخيل حيث أن معظم هذه الأجهزة تعتمد على النفقة العمومية مصدرها الوحيد هو العائدات من المحروقات.

2. نتائج البحث:

- السياسة النقدية لها تأثير مباشر و فعال على السياسة الاقتصادية في تحريك النشاط الاقتصادي لارتباطها بعصب الاقتصاد و هو الجانب المالي و الائتماني، وإن هدفها هو ضبط التداول النقدي بهدف تأمين و توفير السيولة اللازمة للاقتصاد و بالتالي الفرضية الأولى صحيحية.

- السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام بمستويات التشغيل حيث أن أهداف هذه السياسة المعلن عنها من طرف السلطة الوصية (السلطات النقدية) تبقى بعيدة كل البعد عن متطلبات الشغل و أولويات التشغيل فكان تركيزها الكلي على مكافحة التضخم و تحقيق استقرار الأسعار و بالتالي فهي تنفي صحة الفرضية الثانية.

– لقد تمكنت الجزائر من تخفيض من معدل البطالة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال مختلف التدابير و الإجراءات لمحاربة البطالة التي تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة حيث أنها أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة إذ سجلت سنة 2015 11.2% من نسبة البطالة و بالتالي الفرضية الثالثة صحيحة.

- يقترح تفعيل السياسة الكلية و خاصة السياسة النقدية من خلال وضعها على أسس موضوعية و اقتصادية من طرف متخصصين و خبراء اقتصاديين و ماليين دون إدخال الحسابات السياسية، و أن تكون تسعى إلى تحقيق جميع الأهداف (المتمثلة في المربع السحري خاصة) و التي تنمي من الاقتصاد الوطني.

- يقترح أن يكون تكوين أولي و برامج معدة تهدف إلى عصرنة المعارف لدى العاملين وخاصة قبل منح أي تدعيم.

- يقترح تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات السوق و البحث عن آليات جديدة لمكافحة البطالة بشكل أكبر.

- يقترح إنشاء بنك معلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التي تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع قدراتها في التحكم في تنفيذ برامج ومشاريع تشغيل الشباب الباحث عن العمل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. إبراهيم طلعت" البطالة و الجريمة"، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2009.

2. أحمد الأشقر" الاقتصاد الكلي"،دار الولية العلمية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان 2002.

3. أحمد فريد، سهير محمد السيد" السياسات النقدية و البعد الدولي لليور"، شباب الجامعة، الإسكندرية 2007.

4. أسامة السيد عبد السميع" مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى مصر 2008.

5. بلعزوز بن علي"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2006.

6. لحلو موسى بوخاري" سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية للنشر والتوزيع بيروت لبنان، الطبعة 2010.

7. محمد ضيف الله القطابري"دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية الاقتصادية"، دار غيداء للنشر والتوزيع عمان،الطبعة الأولى 2009.

8. زكي رمزي" الاقتصاد السياسي"،دار النشر و الطبع، الكويت 1997.

9. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي" أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2003.

10. سمير حسون" الاقتصاد السياسي في النقود و البنوك"،المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، لبنان 2004.

11.صالح مفتاح" النقود والسياسة النقدية"، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر 2005.

12.صبحي تادريسة قرصة" النقود و البنوك"،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 1986.

13. ضياء مجيد" اقتصاديات النقود و البنوك"، مؤسسات شباب الجامعة، مصر 2005.

14.عبد المجيد قدي" مدخل إلى الاقتصاديات الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون الجزائر.

15.عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي" النقود و المصارف و الأسواق المالية"، دار الحامد2004.

16. عقيل جاسم عبد الله"النقود والمصارف"،دار مجدلاوي للنشر،الطبعة الثانية عمان 1999.

17.علي عبد الوهاب نجا" مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها"، دار جامعية الإسكندرية، مصر 2005.

18.عمر صخري"التحليل الاقتصاد الكلي"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2005.

19.محمد كمال خليل الحمزاوي" اقتصاديات الائتمان المصرفي"، دار النشر غير مذكورة، مصر 2000.

20.محمد مروان السمان و آخرون" التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي "، مكتبة دار الثقافة الطبعة الثانية، عمان 1998.

21.محي الدين الغريب "اقتصاديات النقود و البنوك"،دار الهناء للطباعة، القاهرة1971.

22.مدحت القريشي" اقتصاديات العمل"، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى عمان 2007.

23.مدني بن شهرة"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"،دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2008.

24.مصطفى رشدي شيحة" النقود و المصارف و الائتمان"، دار الجامعية الإسكندرية 1999.

25.ناظم محمد نوري الشمري" النقود و المصارف"، مدرسة الكتب للطباعة و النشر،جامعة موصل العراق 1995.

26.نعمة الله نجيب إبراهيم"نظرية اقتصاديات العمل "، دار الجمعية للطباعة و النشر، مصر 1997.

27. يسرى مهدي السامرائي، و زكريا مطلك الوري" المصرفية المركزية و السياسة النقدية"، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس 1999.

❖ **المذكرات و الأطروحات:**

1. إكن لولنيس" السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر 03 سنة 2010-2011.

2. بن جيمة عمر" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"،مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة أفراد و حكومة شركات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011.

3. بن عاشور ليلى"محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة من طرف صندوق الوطني لتأمين على البطالة"دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العصمة""، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2008-2009.

4. بن فايزة نوال" إشكالية البطالة و دور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 2008-2009.

5. بن لدغم فتحي" ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في اقتصاد الجزائري"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية، جامعة تلمسان 2011-2012.

6. بنابي فتيحة"السياسة النقدية و النمو الاقتصادي"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة أحمد بوقرة بومرداس 2008-2009.

7. بوزعرور عمار" السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1990-2005"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، جامعة الجزائر 2007-2008.

8. دحماني محمد أدريوش" إشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان 2012-2013.

9. دخينات راني" دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكر 2013-2014.

10. درواسي مسعود" السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2005-2006.

11. طيبة عبد العزيز" سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر فترة 1994-2003"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2004-2005.

12. عبد الباسط مبروك شادي"السياسة النقدية بين النظرية الوضعية و المنظور الإسلامي و تداعياتها على الأزمة المالية العالمية المعاصرة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2010-2011.

13. عقون سليم"قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس سطيف 2009-2010.

14. فرحاتي حبيبة" دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة الجزائر(2001-2011)"، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013.

15. لعزازي حسيبة" دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 سنة 2010-2011.

16. لعفيفي إيمان" علاقة الضبط النفسي بالاغتراب النفسي لدى خريجي الجامعة العاملين بعقود ما قبل التشغيل دراسة ميدانية ولاية سطيف"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس تخصص علم النفس العيادي، جامعة فرحات عباس سطيف .

17. مقراني حميد " أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2014-2015.

18.هلال سومة، موسوس عفاف " دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012"، مذكرة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات مالية وبنوك،جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة 2014-2015.

19.وفاء دويس" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية" دراسة مقارنة بين تونس و الجزائر""، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013.

❖ المقالات و الملتقيات و المجلات:

1. بحوصي مجذوب" استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 و الأمر 11/03"، مداخلة بالمركز الجامعي ببشار، اليوم غير مذكور www.jadoub2000@yahoo.fr .

2. بقثة شريف، العايب عبد الرحمان" العمل و البطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر"، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية العدد ديسمبر 2008.

3. بن سبع حمزة، نذير ياسين " استخدام مقاربة الانحدارات الذاتية VAR لتقييم فعالية السياسة المالية و النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري"، ملتقى دولي حول" تقييم الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة" جامعة الجزائر يومي 8و9 ديسمبر 2015.

4. بن يعقوب طاهر، مهري أمال" تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ من حيث تمويل و الانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة"، الملتقى الدولي حول"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2014" جامعة سطيف يومي 11 و12 مارس 2013.

5. خليلي أحمد، هاشمي بريقل " واقع البطالة و آثارها على الفرد و المجتمع"، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، المسيلة اليوم غير مذكور.

6. سميرة العابد، زهية عباز"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموح"، مقال في مجلة الباحث العدد 2012/11.

7. عبد الحميد قومي" سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"، ملتقى دولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، المسيلة يومي 15 و16 نوفمبر 2011

8. علوني عمار" دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة دراسة تقييمية بولاية سطيف" ملتقى (غير مذكور العنوان) بجامعة سطيف اليوم غير مذكور.

9. عياد سعيد حسين"البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها- وسبل معالجتها"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4العدد8 السنة 2012.

10. غالم عبد الله، حمزة فيشوش" إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر"، ملتقى دولي حول" إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة يومي 15و16 نوفمبر 2011.

11. ماضي بلقاسم، أمال خدادمية" أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها"، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة في مسيلة يوم2011/09/20.

12. ماضي بلقاسم، أمال خدادمية" أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها"، الملتقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة في مسيلة يوم2011/09/20.

13. محمد حسين عبد القوي" البطالة المشكلة و العلاج"، مركز الإعلام الأمني وزارة الداخلية الملكية للشرطة مملكة البحرين.

14. الوافي الطيب" دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة و الفقر تجربة صندوق زكاة الجزائري"، ملتقى في جامعة تبسة عنوان و اليوم غير مذكورين.

❖ الوكالات و الجرائد:

1. تقرير بنك التنمية المحلية WWW.BDL.DZ

2. جريدة إذاعة مستغانم الجهوية العدد 2010/12/30، تم الإطلاع عليها في 14مارس 2016.

3. الديوان الوطني للإحصائياتONS

4. لجريدة الإخبارية الجزائرية، (تم نشر هذا المقال في 206/01/11)، تم الاطلاع عليها 2016/03/14.

5. وكالة الأنباء الجزائرية، (العدد نشر في 19أوت 2014)، تم الاطلاع عليها في 14مارس 2016.

6. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDIDZ

الملخص :

تهدف دراستنا إلى معرفة ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر و لغرض ذلك تم الإشارة لنظرة إلى السياسة النقدية من مختلف مدارس الفكر الاقتصادي و إلى مفهومها و مختلف أدواتها و أهدافها و العلاقة التي تربطها بالسياسة المالية و استقلالية البنك المركزي و فعاليته في تنفيذها، و الإشارة إلى البطالة من خلال التفسير الذي تعرضت إليه في الفكر الاقتصادي و إلى مفهومها و مختلف أنواعها و كيفية معالجتها.

و في دراستنا التطبيقية لحالة الجزائر فالسياسة النقدية عرفت العديد من الإصلاحات و التحولات و بدأ تفعيله بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90و الأمر 11/03، عرفت البطالة تطور من خلال عدة مراحل و استعملت الجزائر عدة سياسات التشغيل حيث أنشأت وكالات الوطنية المتخصصة للحد من البطالة غير أن السياسة النقدية في الجزائر لم تولي أي اهتمام بمستويات التشغيل حيث أن هدفها الأساسي هو مكافحة التضخم.

الكلمات المفتاحية: - **السياسة النقدية. – قانون النقد و القرض. – البطالة. – التضخم. – سياسة التشغيل.**

Résumé :

Notre étude aide à connaitre l'impact de la politique monétaire et son rôle pour traiter le chômage en Algérie. Pour vérifier cela les instituts économiques ont étudie cette politique : sa définition, son utilisation, ses conséquences e, son lien avec la politique financière et l'indépendance de la banque centrale voire l'importance de son application ; nous allons aussi donner une idée sur le chômage selon l'explication des économes, sa définition, ses types et son traitement (solution).

Dans notre étude pratique sur l'état du pays algérien nous avons constaté que la politique monétaire a connu plusieurs réformes et changement et on l'a appliqué après la promulgation de la loi de la trésorerie et de prêt 10/90 et l'ordre03/11, le chômage a connu un progrès passant par des étapes ; l'Algérie a utilisé plusieurs politiques d'emploi, elle a crée des agences nationales spécialisées pour réduire le chômage mais la politique monétaire n'a pas donné importance au niveau d'emploi son but ciblé était lutter contre l'inflation.

Les mots clés : -La politique monétaire- La loi de la trésorerie et de prêt- Le chômage- L'inflation-La politique d'emploi.

Summary:

Our study aims to find out the extent of the contribution of monetary policy in unemployment in Algeria and processing for the purpose it was vital to discuss the monetary policy from various schools of the economic thought, exposing its concept, various tools, objectives and the relationship it has with the financial independence of the central bank and its effectiveness in implementing the policy. We've also discussed unemployment from the angle of the interpretation that hit according to some economists, its concept, various types and how to address them.

In our practical study, we applied to the case of Algeria in monetary policy which went through many reforms and transformations and it began to be activated after the issuance of the Law on Cash and Loan 90/10 and the Act of 03/11. Unemployment evolved through several stages and Algeria established several employment policies and it has also founded national and specialized agencies to reduce unemployment. However, the monetary policy in Algeria did not place employment as a priority since its primary objective is to combat inflation.

Key words: - monetary policy. - Cash and Loan Act. - Unemployment. - Inflation. - Employment Policy.